ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

نزيف الأراضي الزراعية..
مواجهة حكومية مُلحة

- "ميد 7".. عودة اهتمام أوروبا بالسياسة المتوسطية
- مستقبل الدولة الإثيوبية بعد انتخابات إقليم تيجراي
- حدود موازنة نظام الانتخاب بين الفردي والقائمة
- إحياء صناعة السيارات: شركة "النصر" نموذجًا

OCT 2020
العدد (11)

تقديرات مصرية

نزيف الأراضي الزراعية.. مواجهة حكومية مُلحة

www.ecsstudies.com

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

إخراج فني

أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905861| +20226905862 | +20226905863

www.ecsstudies.com

المحتويات

الافتتاحية

- الاهتمامات المصرية وخطاب «السيسي» بالأمم المتحدة 6

قضايا دولية

- «ميد 7».. عودة اهتمام أوروبا بالسياسة المتوسطية 8
- مستقبل الدولة الإثيوبية بعد انتخابات إقليم تيجراي 11

قضايا الأمن والدفاع

- هل تستطيع أوروبا ردع تركيا في شرق المتوسط؟ 16
- ملامح الأزمات الهيكلية لتنظيم الإخوان في مصر 19

قضايا السياسات العامة

- التعديات على الأراضي الزراعية.. عوامل متعددة 24
- حدود موازنة نظام الانتخاب بين الفردي والقائمة 27

قضايا نوعية

- إحياء صناعة السيارات: شركة «النصر» نموذجًا 30
- أثر اضطرابات كورونا على سوق الغذاء المصري 33

كيف يفكر العالم؟

- سياقات ومضامين اتفاق السلام في السودان 38
- المبالغة التركية حول اكتشاف غاز البحر الأسود 42

بيانات وإحصائيات

- أداء السياسات البيئية بين مصر والدول النامية 46

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (11) - 1 أكتوبر 2020

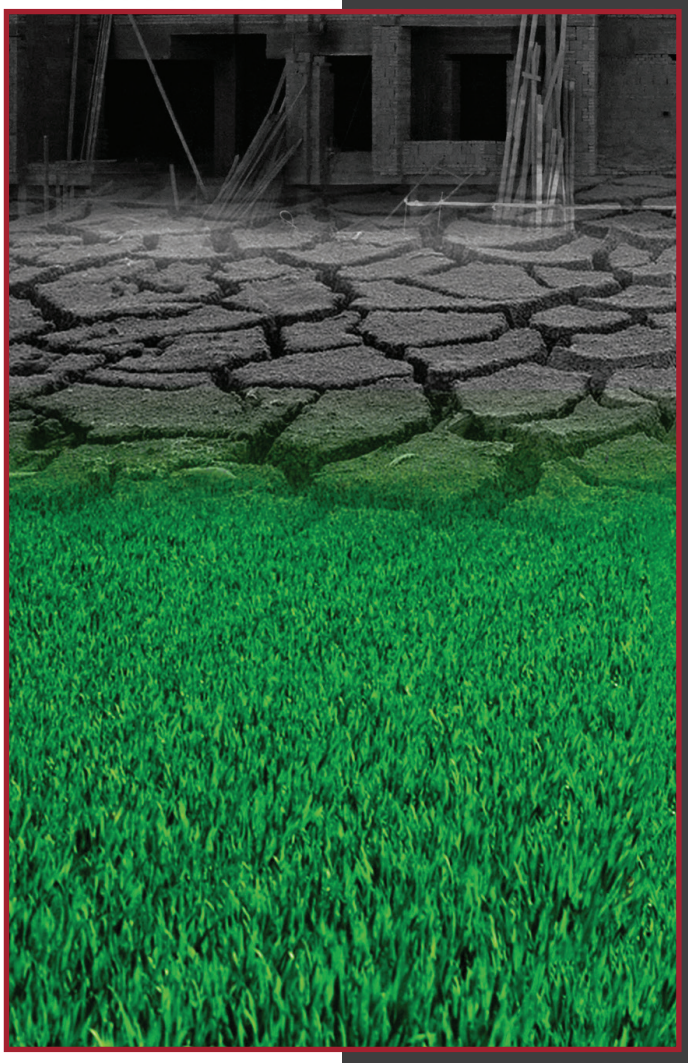

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

الافتتاحية

الاهتمامات المصرية وخطاب «السيسي» بالأمم المتحدة

«تقديرات مصرية»..مطبوعة تسعى مع كل عددٍ لأن تقيس نبض المسيرة المصرية نحو التقدم. وهذه المسيرة تحتوي على ثلاثة أبعاد: أولها إضافة الأصول والثروة والتحديث للدولة المصرية والشعب المصري، وتظهر من معدلات النمو والتقدم على قائمة الأمم في التقارير الدولية.

وثانيها مواجهة المشكلات المستعصية في مصر والتي تراكمت عبر عقود حتى بات قيادات مصر يخشون مواجهتها، ومن ثم ينقلونها إلى الأجيال المصرية التالية، ولكن الإدارة الحالية للرئيس «عبدالفتاح السيسي» أخذت عهدًا على نفسها ألا تترك مشكلة من هذه المشكلات دون حل جذري.

وكما نجحت في السابق إزاء قضية التعليم، فإنها الآن تواجه بشجاعة قضية العشوائيات ونزيف الأرض الزراعية. وثالثها الحفاظ على الأمن القومي المصري إزاء التهديدات التي يواجهها، خاصة في الجوار القريب، والتي يقع في مقدمتها: الإرهاب والتطرف، والتدخل التركي في ليبيا، وتهديد السد الإثيوبي لحقوق مصر المائية.

هذه الأبعاد الثلاثة تجد أصداءها تقريبًا في كل عددٍ لأنها تشكل لبّ الاهتمام والشغف المصري بالتقدم والحفاظ على الدولة مما يُقلقها، ويصل هذا الاهتمام إلى درجته القصوى في دوائر اتخاذ القرار، حيث تكون الاستراتيجية والتنفيذ لما يتم تحديده من أولويات.

وإلى حدٍّ كبير فإن خطاب الرئيس «السيسي» أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٢ سبتمبر الجاري، عَكَسَ -إلى حدٍّ كبير- هذه الأبعاد. وبقدر ما غطى الرئيس البنود الرئيسية لعمل الأمم المتحدة خلال هذه المرحلة فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان؛ فإنه كان حريصًا على أن ينتقل من العام الذي يخصّ المجتمع الدولي إلى عرض الهموم المصرية بدقة وحزم شديدين.

في العام بينما دعا إلى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، وجعلها أكثر عدالة في تمثيل أقاليم العالم؛ فإن الرئيس أكد على ضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة عامة ومجلس الأمن خاصة، وشدد على تلك المتعلقة بدعم الإرهاب، وأزمات المنطقة في اليمن وليبيا وسوريا وفلسطين. مؤكدًا في هذه الأخيرة على الموقف المصري، من ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الخاص فإن الرئيس أكد أولًا على خط مصر الأحمر فيما يخص خط سرت-الجفرة، وثانيًا على القلق المصري الشديد إزاء الموقف الإثيوبي في المفاوضات، سواء تلك المباشرة مع مصر والسودان، أو تلك التي جرت تحت الرعاية الأمريكية والبنك الدولي، أو تلك التي جرت برعاية الاتحاد الإفريقي ودولة جنوب إفريقيا.

وضع الرئيس أمام المجتمع الدولي الحالة المصرية في مشاركتها بقية العالم نضال أزمة الكورونا، وما قامت به مصر من الاستمرار في عمليات النمو الاقتصادي، مع الاستمرار في عملية التنمية السياسية بإجراء انتخابات مجلس الشيوخ وتمكين المرأة.

قضايا دولية

- «ميد 7».. عودة اهتمام أوروبا بالسياسة المتوسطية
- مستقبل الدولة الإثيوبية بعد انتخابات إقليم تيجراي

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (11) - 1 أكتوبر 2020

«ميد 7».. عودة اهتمام أوروبا بالسياسة المتوسطية

تؤشر قمة دول جنوب الاتحاد الأوروبي "ميد 7" التي عُقدت بجزيرة كورسيكا الفرنسية، يوم العاشر من سبتمبر 2020، إلى عودة الاهتمام الأوروبي بالسياسة المتوسطية، لا سيما مع تصاعد التوتر التركي مع الاتحاد الأوروبي وفرنسا في شرق المتوسط وليبيا، فضلًا عن تحديات الهجرة واللجوء، والحوار بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط.

* فردوس عبدالباقي
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

النشأة والسياق

- نشأ "ميد 7" في ديسمبر 2013، حيث يضم سبع دول متوسطية أعضاء بالاتحاد الأوروبي، هي: قبرص، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، ومالطا، والبرتغال، وإسبانيا. وقد بدأ بمنتدى غير رسمي على المستوى الوزاري، بينما كانت أول قمة في سبتمبر 2016 بأثينا، وذلك على خلفية الشقاق بين دول الاتحاد الأوروبي الذي سببته الأزمة الاقتصادية في اليونان.
- جاءت قمة "ميد 7" الأخيرة التي استضافها الرئيس "إيمانويل ماكرون"، كاستعداد لاجتماع المجلس الأوروبي الذي سينعقد في 24 و25 سبتمبر، المخصص لمراجعة العلاقات مع دول المغرب العربي وتجديد الشراكة معها في إطار حوار 5+5 لتعزيز الإنجازات على ضفتي غرب المتوسط حول موضوعات، مثل: المجتمع المدني، والمناخ، والبيئة، والطاقة، والثقافة، وحماية التراث، والحكم الديمقراطي.
- شكلت القضايا الأمنية (مثل: الإرهاب، والاتجار بالبشر، والتهريب، والهجرة، واللجوء) لما لها من تأثير مباشر على الأمن في البحر المتوسط، تحديًا رئيسيًّا لقمة "ميد 7"، لا سيما وأنه سبقها بيوم واحد حريق مخيم موريا للاجئين باليونان، في

وقت يسعى فيه الاتحاد الأوروبي إلى تحسين إجراءات اللجوء، وفرض مراقبة كافية للحدود، واتّباع نهج مزدوج يحترم حقوق الإنسان والقيم العالمية، ويضمن الأمن الأوروبي في الوقت ذاته.

مخرجات القمة

- في بيانها الختامي، انتقدت قمة "ميد 7" التحركات التركية أحادية الجانب التي تُخلّ بالاتفاق التركي الأوروبي لعام 2016 بشأن أزمة اللاجئين، حيث استخدمت هذه الورقة للضغط الجيوسياسي. وهددت القمة بالعقوبات على تركيا، ووضع "إجراءات تقييدية يمكن مناقشتها في المجلس الأوروبي"، إذا رفضت الحوار ولم تضع حدًّا لأنشطتها. كما اعتبر "ماكرون" أن أنقرة لم تعد شريكًا للاتحاد الأوروبي في شرق المتوسط، وطالبها بتوضيح نواياها.

- عبّر المؤتمر الصحفي المشترك للقمة عن القلق بخصوص تفاقم التهديدات النابعة من اضطراب الأوضاع في ليبيا، وتأثير ذلك على أمن واستقرار المنطقة، وذلك فيما يخص قضايا الهجرة والإرهاب والاتجار بالبشر، معبرين عن إيمانهم بأن حل الأزمة ليس عسكريًّا، وهو ما يستلزم وقف إطلاق النار، والتزام أطراف النزاع بالحوار السياسي دون تدخل أجنبي، والتأكيد على الاستعداد لفرض عقوبات على منتهكي حظر الأسلحة وحقوق الإنسان.

- تضامنت القمة مع اليونان وقبرص بسبب ما تقوم به تركيا من تنقيب غير قانوني وما تمارسه من استفزازات بشرق المتوسط، وأنه يجب اللجوء للحوار. كما أُثيرت مسألة الاحتلال التركي للجزء الشمالي من قبرص المستمر منذ 1974، بالإضافة إلى التمسك بحقوق القبارصة اليونانيين، والدعوة لاستئناف المفاوضات التي توقفت في مؤتمر كرانز مونتانا عام 2017 بهدف إقامة اتحاد فيدرالي قبرصي.

- طالبت القمة بالتنسيق بشأن مسار الاتحاد الأوروبي ومستقبل القارة، والتوصل إلى سياسة أوروبية شاملة في البحر المتوسط، لتعزيز قدرة الاتحاد على الاستجابة لمختلف التحديات التي تواجه المنطقة. ويُعد اجتماع الجوار الجنوبي للاتحاد ومنتدى الاتحاد من أجل المتوسط، في 27 نوفمبر، ضمن الخطوات الأولى لهذه السياسة المرجوّة.

- اقترحت تقديم التزامات مشتركة لحماية التنوع البيولوجي في البحر المتوسط، على أن يتم مناقشة ذلك في قمة "كوكب واحد" التي تشهدها مرسيليا في يناير 2021، وبعدها في المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول "الاقتصاد الأزرق"، وأن يتم الاسترشاد في ذلك بمبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب البحر المتوسط.

- كما أكدت القمة على أن انعدام الأمن في منطقة الساحل والصحراء له تأثير مباشر على الوضع الأمني في البحر الأبيض المتوسط، كما دعمت احتياجات لبنان بعد انفجار المرفأ للتكيف الاقتصادي، مع التأكيد على إعطاء أولوية لتشكيل الحكومة في أسرع وقت، كما أشادت القمة بالمساعي الأوروبية لتخفيف الأزمة السورية من خلال مساعدة الشعب السوري واللاجئين، والمساعدة في الحرب على "داعش". وأكدت القمة على اشتراط تمويل إعادة إعمار سوريا وتطبيع العلاقات مع دمشق بتنفيذ حل سياسي دائم ذي مصداقية.

- رحّبت بتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات، واعتبرت أن التزام إسرائيل بوقف ضم الأراضي الفلسطينية خطوة إيجابية، لأن أي ضم سيشكل انتهاكًا للقانون الدولي. وفي الوقت نفسه أكدت أهمية التعاون بين منطقتي البحر الأبيض والمحيط الأطلنطي لاستكمال اتحاد الطاقة، وإنشاء سوق طاقة أوروبية متكاملة ومترابطة.

- دعمت بناء نظام لجوء أوروبي مشترك وتجاوز الخلافات الخاصة بالهجرة واللجوء يقوم على الميثاق الأوروبي الذي ستقدمه المفوضية من أجل تعزيز التعاون بين دول المنشأ ودول العبور، وتوفير قدرة تشغيلية قوية لإدارة تدفقات الهجرة.

رد تركي

- رفضت تركيا مخرجات قمة "ميد 7"، خاصة فيما يتعلق بإمكانية فرض عقوبات عليها إذا لم تتراجع عن سياستها العدائية في شرق المتوسط، إذ نشر الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" مقطع فيديو على حسابه على تويتر تضمن تصريحه حين كان عمدة إسطنبول، قال فيه إن "قطيع ذئاب على وشك مهاجمتنا، لكنهم لا يستطيعون أكلنا، نحن عظماء للغاية بالنسبة لهم". بجانب ذلك، أعلنت أنقرة إجراء مناورات بحرية في شرق المتوسط في الفترة بين يومي 12 و14 سبتمبر.

- استبعد وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو" فرض عقوبات أوروبية عليها بسبب نزاعها مع اليونان، وأكد استعداد بلاده للحوار مع اليونان لكن دون شروط مسبقة، وذلك في إطار سحب تركيا سفينة تنقيب من المياه المتنازع عليها في شرق المتوسط لإجراء أعمال صيانة لتعود إلى العمل من جديد.

دلالات أساسية

- هناك خلفية للخلافات الفرنسية-التركية تنبع من الدعم الذي تقدمه باريس للأكراد، وانتقاد تدخل أنقرة في سوريا. أما من الناحية المؤسسية، فهناك الاعتراض الفرنسي على الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي، وطبيعة التعامل التركي مع الناتو. وقد علقت فرنسا مشاركتها في التدريب البحري المشترك "الحرس البحري" في يوليو الماضي، تعبيرًا عن رفضها للتحركات التركية في ليبيا، التي اعتبرتها "لعبة خطيرة"، على اعتبار أنه بداية اختراق للقارة السمراء، ومن ثم مزاحمة باريس في مناطق نفوذها، بالإضافة إلى قيام باريس بدوريات عسكرية لإظهار الدعم لليونان وقبرص.

- ساهمت القمة في تسليط الضوء على إمكانية فرض عقوبات على تركيا واعتبارها خيارًا مطروحًا، وفي الوقت نفسه وضعت القمة شروطًا للحوار مع تركيا، منها: احترام حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، وترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة من خلال المفاوضات واحترام القانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية.

- أظهرت القمة بعض التباين في مواقف قادتها، ففي الوقت الذي أبدت فيه فرنسا وقبرص واليونان الاستعداد لمواجهة تركيا، اتبعت باقي الدول مواقف أكثر اعتدالًا، إذ تتبنى إسبانيا وإيطاليا موقفًا حذرًا، وتخشى من أن يؤدي التشدد مع تركيا إلى جعل الأمور أسوأ بدلًا من حلها. وهو موقف تتبناه بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا التي تخشى أزمة مهاجرين جديدة إذا فتحت أنقرة الأبواب لهؤلاء للدخول إلى أوروبا، وبالتالي تحاول التوسط بين اليونان وتركيا، وتتبنى فكرة تعزيز الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

- يمكن القول إن إحدى أهم نتائج القمة هو تأكيدها على الأهمية الاستراتيجية للحوار بين الدول المتوسطية بعد 25 عامًا من إطلاق عملية برشلونة وأكثر من عشر سنوات بعد إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط، إذ اقترحت القمة إعطاء دفعة جديدة لسياسة أوروبية شاملة في البحر الأبيض المتوسط، عبر تجديد الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط. كما اقترح الرئيس الفرنسي "ماكرون" إنشاء ما يُسمى بالسلام المتوسطي Pax Mediterrana، أي إنشاء نظام إقليمي للتعاون في منطقة البحر المتوسط يضم الدول المطلة عليه، سواء في الشمال أو الجنوب.

مستقبل الدولة الإثيوبية بعد انتخابات إقليم تيجراي

في تحدٍّ واضحٍ للحكومة الفيدرالية الإثيوبية، أجرت حكومة إقليم تيجراي الانتخابات المحلية والعامة على مستوى الإقليم في التاسع من سبتمبر 2020، وذلك لتحديد أعضاء المجلس التشريعي الإقليمي، على الرغم من الرفض القاطع لحكومة أديس أبابا لمثل هذا الإجراء، لكن من دون أي قدرة على منعه.

* د. أحمد أمل
رئيس وحدة الدراسات الافريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ملابسات انتخابية

- تَعتبر حكومة إقليم تيجراي التي تسيطر عليها جبهة تحرير شعب تيجراي **Tigray People's Liberation Front (TPLF)** أن إجراء الانتخابات على مستوى الإقليم هو إجراء دستوري، بعد أن رفضت الجبهة – بجانب أطراف معارضة عديدة- تمديد ولاية حكومة «آبي أحمد» الذي أقره المجلس الفيدرالي في يونيو الماضي بزعم صعوبة تنظيم الانتخابات لحين انتهاء خطر انتشار فيروس كورونا.

- قامت السلطات في إقليم تيجراي بتنظيم الانتخابات في مختلف مدن وقرى الإقليم، والتي يبلغ العدد الإجمالي للناخبين المسجلين بها نحو 2.7 مليون ناخب، تم توزيعهم على 2672 مركز اقتراع لتيسير عملية التصويت. ووفق البيانات الأولية التي أذاعتها جبهة تحرير تيجراي، فقد بلغ معدل المشاركة في الانتخابات نحو 85%، ولم يتم تسجيل مخالفات إجرائية أو خروقات أمنية تذكر.

- كما كان متوقعًا، أسفرت الانتخابات عن فوز كاسح لجبهة تحرير شعب تيجراي التي حصلت على تأييد 98.2% من الناخبين أهلتها لأن تحصل على 152 مقعدًا من أصل 190 مقعدًا يشملها المجلس التشريعي الإقليمي، لتتقاسم أربعة أحزاب محلية صغيرة المقاعد الباقية، الأمر الذي يعني استمرار سيطرة الجبهة على حكومة إقليم تيجراي، لكن بعد قيامها بتجديد شرعيتها في الانتخابات الأخيرة.

أهمية إقليم تيجراي

- على الرغم من تعدد مظاهر المعارضة الحادة التي تواجهها حكومة «آبي أحمد» في العديد من الأقاليم الإثيوبية وفي مقدمتها إقليم أوروميا؛ إلا أن التطورات التي يشهدها إقليم تيجراي في الآونة الأخيرة، وصولًا لعقد انتخابات التاسع من سبتمبر، تعد الأكثر تأثيرًا على بنية النظام السياسي الإثيوبي، وذلك لما يتمتع به إقليم تيجراي من أهمية خاصة لعددٍ من **الأسباب تتضمن:**

1. الخبرة السابقة لجبهة تحرير تيجراي في قيادة النظام السياسي الإثيوبي بين عامي 1991 و2018، وهي الخبرة التي منحت النخبة السياسية والعسكرية من أعضاء الجبهة خبرات هائلة في تسيير العملية السياسية المعقدة في إثيوبيا.

2. التراكم الكبير لأصول القوة المادية للدولة الإثيوبية في إقليم تيجراي، نتيجة استئثار الإقليم بمصادر الثروة وعوائد التنمية والاستثمارات الأجنبية الكبرى الصينية على وجه الخصوص لأكثر من عقدين.

3. الموقع الطرفي للإقليم في أقصى شمال البلاد محاذيًا لإريتريا والسودان، بما سمح للإقليم بالتمتع بحالة من «الانفصال الفعلي» عن الدولة الإثيوبية.

4. رفض جبهة تحرير تيجراي الانضمام للحزب الجديد الذي أسسه «آبي أحمد» تحت اسم حزب الازدهار، والذي يسعى من خلاله للقضاء على صيغة الفيدرالية الإثنية المطبقة في إثيوبيا منذ عام 1995.

مسار التصعيد المتبادل

- لم تأتِ انتخابات التاسع من سبتمبر الماضي في إقليم تيجراي كخطوة مفاجئة بعد أن سبقتها مقدمات متعددة، خاصة في الشهور الأخيرة، أكدت الشرخ العميق في العلاقة بين جبهة تحرير تيجراي والحكومة الفيدرالية التي يرأسها «آبي أحمد» وحزبه الجديد الذي يحمل اسم حزب الازدهار. فقد كانت جبهة تحرير تيجراي من أول الرافضين لمساعي «آبي أحمد» تمديد حكمه من دون انتخابات تذرعًا بصعوبة إجرائها في ظل انتشار فيروس كورونا، الأمر الذي تبعه إعلان الجبهة اعتزامها إجراء الانتخابات على مستوى الإقليم في الموعد الطبيعي قبل نهاية سبتمبر، معتبرة أن التمديد المطول الذي قدمه المجلس الفيدرالي لآبي أحمد يخالف نص الدستور.

- أنشأت حكومة إقليم تيجراي مفوضية للانتخابات في السابع عشر من يونيو الماضي، للإشراف على كافة الجوانب التنظيمية والإجرائية للعملية الانتخابية المنتظرة، وهو ما شكّل الخطوة التنفيذية الأولى لإجراء الانتخابات على الرغم من معارضة الحكومة المركزية. وفي الرابع من أغسطس من العام الجاري، وجّه المجلس الفيدرالي دعوة لحكومة إقليم تيجراي للوقف الفوري لعمليات إجراء الانتخابات، وهو ما قابلته الجبهة بالرفض، معلنة مواصلتها الاستعداد لإجراء الانتخابات.

- مع اقتراب موعد الانتخابات، تصاعد الاشتباك بين الحكومتين الفيدرالية والإقليمية عبر إصدار جبهة تحرير

تيجراي بيانًا صحفيًّا في الرابع من سبتمبر الماضي يعتبر فيه أي محاولة من السلطات الفيدرالية لإعاقة العملية الانتخابية في الإقليم بمثابة «إعلان حرب». ومن جانبها، سعت الحكومة الفيدرالية لإعاقة سفر الصحفيين والإعلاميين إلى ميكيلي (عاصمة إقليم تيجراي) لتغطية العملية الانتخابية من أجل التعتيم على هذا التطور المهم، خاصة في ظل حالة الترقب الإقليمي والدولي لهذه الانتخابات منذ الإعلان عنها.

الظهير العسكري للتيجراي

- تستمد جبهة تحرير تيجراي قوتها في مواجهة الحكومة الفيدرالية من حقيقة جمعها بين الأدوات السياسية والعسكرية التي تتمتع فيها بتفوق نسبي واضح. فعلى الجانب العسكري، شهدت مدينة ميكيلي والعديد من مدن إقليم تيجراي، في الثاني من أغسطس الماضي، عددًا من العروض والمسيرات العسكرية قام بها أعضاء قوات الأمن والقوات الخاصة التابعة لحكومة الإقليم، مرتدين زيهم العسكري، وحاملين أسلحتهم الخفيفة والثقيلة، قبل أن تجتمع المسيرات المتعددة في استاد ميكيلي.

- جاء العرض العسكريّ الأخير تكرارًا لنمط متصاعد في الأشهر الأخيرة، إذ سبقه عرض عسكري ضخم شهدته المدينة في الحادي عشر من فبراير الماضي. فبحكم الدستور الإثيوبي يحق لحكومات الأقاليم الإثيوبية أن تُنشئ قوات شرطة ومجموعات مسلحة تحمل اسم «القوات الخاصة»، والتي تظهر فيها القوات التابعة لحكومة إقليم تيجراي في موقع متميز لعدد من الأسباب، **وتتمثل في:**

1. القدرات العسكرية الكبيرة لجيش تحرير تيجراي الذي تمكّن من دخول العاصمة أديس أبابا في مايو من عام 1991، والذي مكن جبهة تحرير تيجراي من أن تحتل موضعًا مركزيًّا في المؤسسة العسكرية بعد إعادة تنظيمها.

2. استقطاب حكومة إقليم تيجراي أعدادًا إضافية من العسكريين من أبناء الجماعة ممن تم إقصاؤهم من العمل بالمؤسسات العسكرية والأمنية الفيدرالية في أجهزتها الأمنية الإقليمية بعد وصول «آبي أحمد» للسلطة.

3 تداعيات الصراع الإثيوبي الإريتري الذي استمر منذ عام 1998، والذي شكل فيه إقليم تيجراي جبهة المواجهة الإثيوبية الرئيسية، الأمر الذي أوجد مبررًا مستمرًّا لحشد الأسلحة بشتى أنواعها وكذلك المقاتلين في معسكرات الجيش الإثيوبي داخل الإقليم.

4 توظيف جبهة تحرير تيجراي التطورات السياسية الداخلية والإقليمية بنجاح في «عسكرة» القضايا الخاصة بأبناء الجماعة، وهو ما انعكس بوضوح في الموقف الرافض لانسحاب القوات الإثيوبية من الحدود في مثلث بادمي المتنازع عليه مع إريتريا في أعقاب اتفاق السلام الموقع بين الحكومتين الإثيوبية والإريترية عام 2018.

اتجاهات المستقبل

في ظل المشهد الحالي الذي زادته انتخابات إقليم تيجراي تعقيدًا، ينتظر أن يسير مستقبل الدولة الإثيوبية في ثلاثة اتجاهات رئيسية، **على النحو التالي:**

1 تراجع مشروع «آبي أحمد» لتجاوز صيغة الفيدرالية الإثنية كقاعدة منظمة للسياسة والحكم في البلاد منذ عام 1995، وهو ما قد يهدد مستقبله السياسي كشخص، فضلًا عن فتح الباب أمام تفكك حزبه الناشئ لمكوناته الأصلية ذات الطابع الإثني الواضح.

2 اضطرار الحكومة الفيدرالية لعقد صفقة سياسية صعبة مع جبهة تحرير تيجراي يتم من خلالها إعادة دمج الجبهة في بنية الحكم التي ستنشأ بعد عقد الانتخابات العامة في عموم الأقاليم. ومن المتوقع أن تكون هذه الصفقة السياسية مكلفة للغاية لآبي أحمد. حيث ستتضمن الصفقة تخلي «آبي أحمد» عن عدد من المناصب السياسية والأمنية المهمة لجبهة تحرير تيجراي، فضلًا عن استعادتها السيطرة على قطاع الأعمال المملوك للدولة. وهذه الصفقة من شأنها أن تُجنّب «آبي أحمد» انفجار الوضع في البلاد مؤقتًا، لكنها لن توفر ضامنًا قويًّا لحماية نظامه من الانهيار.

3 محاكاة العديد من حكومات الأقاليم الإثيوبية الأخرى النمط الذي أسسته حكومة إقليم تيجراي، إما بالشروع في عقد الانتخابات على المستوى الإقليمي من دن الرجوع للحكومة الفيدرالية، أو بمساومة «آبي أحمد» على المزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية مقابل الاستمرار في دعمه، مع تنامي التهديدات القديمة من بعض الجماعات بتفعيل المادة 39 من الدستور الإثيوبي، والتي تمنح الأقاليم المعترف بها دستوريًّا الحق في الانفصال وتأسيس دولة مستقلة.

- بعيدًا عن الآثار السياسية المباشرة، جاء التنظيم الناجح لانتخابات إقليم تيجراي ليكبد "آبي أحمد" خسارة رمزية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، بعد أن ظهر بمظهر القائد فاقد السلطة والسيطرة على المجالات ذات البعد السيادي كتنظيم الانتخابات، فضلًا عن لجوئه المتكرر لاستخدام العنف أو التهديد باستخدامه في مواجهة المعارضة المتنامية في مختلف الأقاليم، وكذلك عجزه عن رسم ملامح واضحة للمستقبل السياسي للبلاد بعد التأجيل المتكرر للانتخابات العامة. هذه التأثيرات السياسية والرمزية تجتمع لتطرح الكثير من الشكوك الجادة بشأن المستقبل السياسي لآبي أحمد وحزب الازدهار والدولة الإثيوبية عمومًا.

قضايا الأمن والدفاع

- هل تستطيع أوروبا ردع تركيا في شرق المتوسط؟
- ملامح الأزمات الهيكلية لتنظيم الإخوان في مصر

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (11) - 1 أكتوبر 2020

هل تستطيع أوروبا ردع تركيا في شرق المتوسط؟

أصبحت منطقة شرق المتوسط ساحة للصراع بين القوى الدولية، خاصة مع اكتشافات الغاز الطبيعي، الأمر الذي دفع تركيا لإرسال سفنها للتنقيب قبالة السواحل القبرصية واليونانية، في انتهاكٍ واضحٍ للحقوق والسيادة الوطنية للبلدين، وهو ما رفضه الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تصاعد التوتر مع أنقرة. فما هي حدود فاعلية الردع الأوروبي لتركيا؟.

* آية عبدالعزيز
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تطور الردع الأوروبي

- سعى الاتحاد الأوروبي إلى تقريب وجهات النظر بين تركيا واليونان وقبرص لتقليل حدة التوتر بينهم، لكن أنقرة أصرت على سياسة الحوار المشروط، وفقًا لما تقتضيه مصالحها، مع إصرارها على استمرار عمليات التنقيب. وفي هذا الإطار، زار الممثل الأعلى للشئون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي «جوزيب بوريل» أنقرة، في 7 يوليو الماضي، لبحث سبل تسوية الأوضاع مع وزير الخارجية التركي «مولود تشاوش أوغلو». موضحًا أن «العلاقات بين الجانبين ليست في أفضل حالاتها»، مؤكدًا ضرورة الحوار، ولكنه لم يتوصل إلى مقاربة جديدة يمكن الاعتماد عليها لإدارة الخلافات بينهما.
- طالب بعض أعضاء البرلمان الأوروبي «بوريل»، في 9 يوليو الماضي، بموقف حاسم من أنقرة لردع تحركاتها غير القانونية تجاه السيادة القبرصية واليونانية، علاوة على تدخلها في ليبيا وانتهاكها قرار حظر السلاح. ومع تنامي التصعيد بين اليونان وتركيا بعد إرسال الأخيرة سفينة التنقيب، في 10 أغسطس الماضي، لوّح «بوريل» بفرض عقوبات على أنقرة عقب اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد في 28 من الشهر نفسه، تشمل «الأصول المستخدمة في عمليات التنقيب، وقيودًا على البنية التحتية المالية والاقتصادية المرتبطة بهذه الأنشطة، علاوة على حظر استخدام موانئ الاتحاد الأوروبي».

- وإذا لم تردع هذه الإجراءات الأعمال العدائية لتركيا، فسيتم توسيع نطاق العقوبات لتشمل قطاعات بأكملها في الاقتصاد التركي، ومن المتوقع مناقشة ذلك في الاجتماع المُقبل للمجلس الأوروبي، في 24 و25 سبتمبر. في المقابل، أوضح «حامي أكسوي» المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية، رفضه لموقف الاتحاد لكونه بلا أساس، واستكمل أن «الاتحاد ليس من اختصاصه انتقاد الأنشطة الهيدروكربونية لتركيا داخل مجالها القاري، وطالبه بالتوقف عنها».

- ترأس الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» قمة دول جنوب الاتحاد الأوروبي، في 10 سبتمبر بجزيرة كورسيكا، بحضور قادة الدول السبع الأعضاء (فرنسا، إيطاليا، واليونان، مالطا، قبرص، البرتغال، إسبانيا) للتوافق حول مستقبل العلاقات بين الاتحاد وتركيا، وإمكانية فرض عقوبات عليها إذا استمرت في سياساتها غير القانونية تمهيدًا للقمة الأوروبية المُقبلة. ردًّا على ذلك، أعلنت أنقرة عن إجراء مناورات بحرية خلال الفترة من 12 إلى 14 سبتمبر، مع استعدادها للحوار دون شروط مسبقة. وجاء الإعلان بعد انتهائها من مناوراتها العسكرية التي استمرت من الفترة 29 أغسطس إلى 11 سبتمبر.

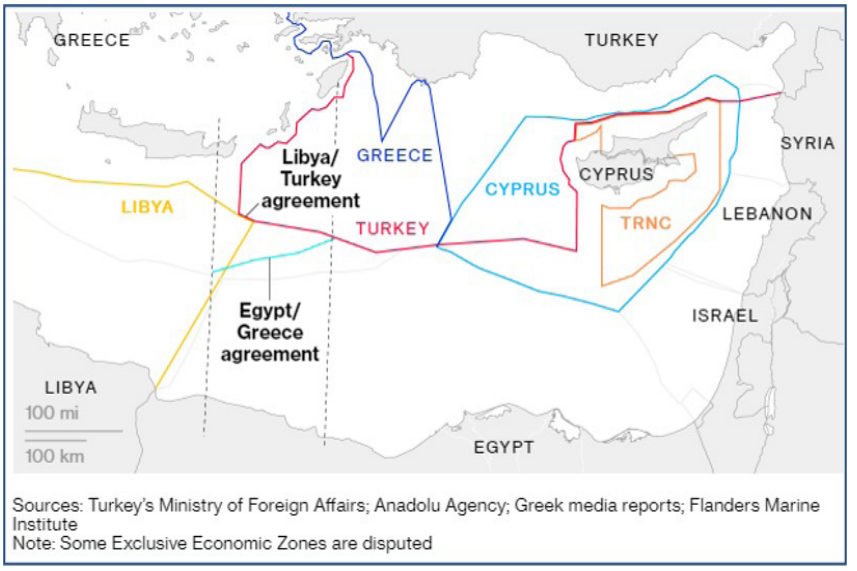

Sources: Turkey's Ministry of Foreign Affairs; Anadolu Agency; Greek media reports; Flanders Marine Institute
Note: Some Exclusive Economic Zones are disputed

بالتزامن مع تمديد أنقرة عمليات التنقيب عبر السفينة «يافوز» قبالة السواحل القبرصية حتى 12 أكتوبر، أشار رئيس المجلس الأوروبي «شارل ميشيل» أثناء زيارته «نيقوسيا» في 16 سبتمبر، وبعد لقائه الرئيس القبرصي «نيكوس أناستاسيادس»، إلى أن «الاتحاد الأوروبي متضامن مع قبرص التي تواجه وضعًا خطيرًا، لذلك قررنا الدعوة إلى قمة حول الروابط مع تركيا». في الوقت ذاته، حذرت رئيسة المفوضية الأوروبية، تركيا من «ترهيب جيرانها»، خلال كلمتها السنوية أمام البرلمان الأوروبي. موضحة «الدعم الأوروبي الكامل لليونان وقبرص". فيما دعا الاتحاد تركيا إلى سحب السفينة "يافوز" من المياه القبرصية، مثل سحبها سفينةَ "أوروتش رئيس" من المياه اليونانية من قبل، تمهيدًا لتهدئة الأوضاع بين الجانبين.

استجابات جيواستراتيجية

- **إجراء مناورات عسكرية:** قامت القوات الجوية اليونانية، بالتعاون مع الولايات المتحدة، بتنفيذ عدد من المناورات في يوليو بالقرب من جزيرة كريت، ردًّا على الاستفزازات التركية. وفي 26 أغسطس الماضي، أعلنت كل من اليونان وفرنسا وإيطاليا وقبرص، القيام بتدريبات مشتركة في المنطقة، مع إصرار أنقرة على عدم التنازل عن حقوقها. كما كشفت الخارجية الأمريكية أنها «ستموّل -لأول مرة- تدريبات عسكرية مع قبرص كجزء من توسيع شراكتهما الأمنية، لدعم الاستقرار في شرق المتوسط» في أغسطس 2020.

- **تعزيز التعاون العسكري:** ذكرت وزارة الدفاع اليونانية أن «فرنسا وقبرص واليونان وإيطاليا اتفقت على نشر وجود مشترك في المنطقة في إطار مبادرة التعاون الرباعية (إس كيو إيه دي)». وأبرمت كلٌّ من قبرص والولايات المتحدة، في 12 سبتمبر، إبان زيارة وزير الخارجية «مايك بومبيو»، مذكرة تفاهم لتطوير التعاون الأمني والعسكري بينهما. وهو ما رفضته أنقرة، مُطالبةً واشنطن بالعودة إلى الحياد تجاه قبرص. فيما أعلنت اليونان، في 13 سبتمبر، عن شرائها 18 مقاتلة من طراز «رافال» من فرنسا، ستٌّ منها جديدة، والباقي مُستعملة، وسيتم تسليمها خلال الفترة من 2021 وحتى 2022.

- **إدانة التحركات التركية:** رفضت فرنسا الانتهاكات التركية في شرق المتوسط وليبيا وسوريا، وحذرت من أن تتحول المنطقة إلى «ملعب لطموحات» البعض، وعبرت عن دعمها لقبرص واليونان، فضلًا عن تعليق مشاركتها في عملية «حارس البحر» التابعة لحلف شمال الأطلسي ردًّا على الانتهاكات التركية في ليبيا في الأول من يوليو الماضي. على الجانب الآخر، كانت مالطا من أكثر القوى الأوروبية دعمًا لتركيا، وهو ما تجلّى في انسحابها من العملية العسكرية «إيريني» لمراقبة حظر السلاح إلى ليبيا.

- **سياسة الوساطة:** لعبت ألمانيا التي تترأس مجلس الاتحاد الأوروبي دور الوسيط في الأزمة القائمة في شرق المتوسط، لخفض التصعيد وبحث سبل التسوية التي تجلت في زيارة «هايكو ماس» لكلٍّ من تركيا واليونان، في 25 أغسطس، لتعزيز الاستقرار الإقليمي.

- **ترسيم الحدود:** أبرمت اليونان مع مصر اتفاقية لترسيم الحدود البحرية في أغسطس الماضي، للاستفادة من الثروات البحرية بكفاءة وفعالية، وهو ما رفضته الخارجية التركية زاعمةً أنها انتهاك لجرفها القاري.

- **براجماتية نشطة:** غردت وزارة الدفاع التركية على تويتر بأن «المدمرة البريطانية «إتش إم إس أرجيلل» والفرقاطة «تي سي جي جيرسون» نفذتا تدريبات بحرية في شرق البحر المتوسط يوم 11 سبتمبر»، الأمر الذي يُثير عددًا من التساؤلات حول دلالات التوقيت، ومستقبل العلاقات البريطانية التركية بعد البريكست، في إطار تصاعد الصراع في منطقة شرق المتوسط.

تحديات مُتشابكة

- بالرغم من سعي الاتحاد الأوروبي لإجبار تركيا على التخلي عن سياساتها غير القانونية في المنطقة عبر تبني سياسة الحوار أو العقوبات؛ إلا أن الآليات الأوروبية ما زالت غير فاعلة لردع تركيا، لكون الأخيرة عضوًا في حلف شمال الأطلسي، وجارًا أساسيًّا للاتحاد، وشريكًا مهمًّا في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية واللجوء، وهي أوراق ضغط توظفها أنقرة لخدمة مصالحها في مواجهة الاتحاد.

- استمرار عدم التوافق بين القوى الأوروبية، فمع إدانة فرنسا للتحرك التركي ودعمها قبرص واليونان؛ فإن بعض الدول تتبنى نهجًا مُغايرًا (مثل: مالطا، والمملكة المتحدة)، نظرًا لاختلاف تصوراتهما للتهديد التركي. ففي الوقت الذي ترى فيه باريسُ أن أنقرة شريك غير موثوق فيه، تنظر إليها لندن كشريك مُحتمل في مرحلة ما بعد البريكست.

- تستبق تركيا أي تحرك أوروبي بسياسة الأمر الواقع وتواجدها على الأرض لامتلاك أدوات للمساومة في أي محادثات مستقبلية لترسيخ نفوذها، مع وضع حدٍّ لعملية التصعيد لإدراكها تكلفة المواجهة المباشرة. لذا فإنها تُناور في المساحات الرمادية، وهو ما يساهم في إطالة أمد الصراع في شرق المتوسط، وعدم القدرة على حسم الأوضاع.

ملامح الأزمات الهيكلية لتنظيم الإخوان في مصر

يواجه تنظيم الإخوان الإرهابي تحديات راهنة في مصر، فَرضت عليه التراجع والانزواء وفقدان التأثير والفعالية، لا سيما بعد سقوط القائم بأعمال مرشد التنظيم "محمود عزت" مؤخرًا في قبضة السلطات الأمنية المصرية، الأمر الذي مثَّل ضربةً قاصمة للتنظيم. فإلى أي حدٍّ زاد ذلك من أزمة الإخوان؟.

* حسين عبدالراضي
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحديات رئيسية

- **أزمة القيادة:** نجحت الأجهزة الأمنية المصرية في القبض على محمود عزت، ما قضى على التماسك الهش الذي سعى التنظيم إلى تسويقه لأتباعه ومموليه. وبالتالي، أصبحت كافة قيادات الجماعة بين مُلاحقٍ بتهمٍ إرهابية تورّط فيها التنظيم، وآخرين هاربين بالخارج فقدوا ثقة من تبقى من إخوان بالخارج، وهو ما أدى إلى اضطرار مكتب التنظيم الدولي لتبني «فقه الضرورة»، والعمل على حشد التوافق لتسمية «إبراهيم منير» مرشدًا جديدًا، رغم تعارض هذا الاتجاه مع الفقه الكلاسيكي الذي سار عليه التنظيم لفترات، والقائم على أن مرشد الجماعة لا بد أن يكون مصريًّا بالداخل وغير مقيد الحرية. فضلًا عن ضعف هياكل التنظيم وعدم قدرتها على إجراء انتخابات جديدة، ما يعني أن اختيار «منير» لا يحظى بتوافق يُمكّنه من ممارسة دور المرشد بالشكل المعتاد.

الأزمات العميقة لتنظيم الإخوان

- **صراع الأجنحة:** يعاني تنظيم الإخوان من صراع أجنحة ومكاتب؛ حيث تصاعدت التراشقات والبيانات المؤكدة لوجود مخالفات مالية، وانفراد بعض القيادات بقرار الجماعة، وهو ما عزز حالة الانقسام بين مكتبي التنظيم في لندن وإسطنبول. واشتعلت المواجهات بين الطرفين عبر منصات التواصل الاجتماعي والقنوات التابعة للتنظيم، كما تبادل مقدمو البرامج بتلك المنصات الاتهامات بتحصيل التمويل الأجنبي، وذهب بعض عناصر الجماعة للهجوم على المرشح لمنصب المرشد العام «إبراهيم منير». فبعضهم يصف تصريحاته بالحمقاء، وآخرون اتهموه بأنه تخلى عنهم بعد أن ساروا على نهجه واتبعوه، وهي حالة من التمرد والصراع لم تشهدها الجماعة منذ فترات طويلة.

- **تأزم التمويل:** أدى نجاح الاستراتيجية المصرية لتجفيف وملاحقة عمليات تمويل الأنشطة الإرهابية، إلى إسقاط العديد من شبكات إدارة التدفقات المالية لعناصر تنظيم الإخوان، إلى جانب وضع أمواله تحت رقابة المؤسسات الرسمية، وعلى رأسها لجنة حصر أموال الإخوان. كما كشفت عدة تقارير أن ما يتم تخصيصه من تمويلات للتنظيم من الدول الراعية للإرهاب يتم سلبه وتبديده على أيدي القيادات، مثل: أزمة العاملين بقناة «الشرق» التي يديرها الهارب «أيمن نور»، وأزمة تضخم ثروات بعض القيادات وأبنائهم في ظل عدم وجود أي دعم لشباب التنظيم الهاربين. وكلها أحداث عمقت من أزمة السيولة لدى الجماعة، التي بدأت في استصدار فتاوى تُحرم إرسال الزكاة إلى مصر؛ لتوفير تدفقات مالية وتوزيعها على أعضاء الجماعة الهاربين.

- **ملاحقة أمنية وقضائية:** يحاول التنظيم نفي تورطه في الأنشطة الإجرامية والإرهابية التي ارتكبتها المجموعات النوعية، كتنظيمات «حسم» و«لواء الثورة» و«العقاب الثوري»، ومن قبلها التنظيم السري المسلح، بقيادة القيادي السابق «محمد كمال»؛ إلا أن الملاحقات الأمنية والقانونية المصرية، والتنسيق مع العديد من العواصم التي يحتمي بها عناصر التنظيم الهاربة؛ نجحا في إثبات ارتكابهم جرائم إرهاب، وتكلل هذا النجاح بتسليم العديد من تلك العناصر لجهات التحقيق المصرية، وهو نجاح يثير مخاوف الإخوان بالخارج من تسليمهم إلى القضاء المصري. إذ كشفت تقارير عن تضييق «منير» على شباب الإخوان المعارضين له، وتنسيقه مع عدة أجهزة أمنية ببعض الدول لترحيلهم، وعدم منحهم تأشيرات إقامة، ورفض حصولهم على جنسيتها.

- **صراعات الدول الراعية:** ظهرت عدة مؤشرات على تصاعد الخلاف بين الدول الراعية لعناصر الإخوان وأنشطتها بالخارج، حيث تسعى تركيا لإحكام قبضتها على تحركات الجماعة، واستهدفت في فترات سابقة أن يتم توجيه التمويل القطري لتخفيف عبء الهاربين إليها منهم. فيما تعمل قطر على إعادة تنظيم علاقتها بالإخوان عبر تصعيد قوى مكتب لندن، وتعزيز نفوذهم على باقي المستويات التنظيمية، لا سيما مكتب إسطنبول. ومع احتدام الصراع بين أنقرة والدوحة حول الولاية على التنظيم؛ يتوقع أن تستمر موجات الانشقاقات وحالة الانكشاف والتسريبات التي تدلل على مخالفات كل جناح، كما سيحاول كل مكتب التضييق على معارضيه عبر أدواته التقليدية، كقطع التمويل وتعطيل الإقامات وغيرها من الإجراءات.

- **رفض شبابي للقيادات:** أدرك المكون الشبابي داخل أروقة تنظيم الإخوان أن الحرس القديم قد استخدمهم في الفترات السابقة لتحقيق مصالحه، وأنه تخلى عنهم ولم يُبدِ أي اهتمام بأوضاعهم ومشاكلهم، بل وأصبح يكيل التهم لمن يوجه أية انتقادات لتلك القيادات، وهو ما كشفه عناصر التنظيم الذين خرجوا على منصات التواصل الاجتماعي ببيانات تؤكد رفضهم لسياسات «عجائز» التنظيم، وأن هؤلاء القيادات هم السبب الرئيسي لانهيار التنظيم. وتمثل اتجاهات المكون الشاب داخل التنظيم خروجًا على ثوابت العمل السري وعضوية الجماعة، وأبرزها مبدأ السمع والطاعة، وبذلك فَقَدَ التنظيم خصيصة جوهرية طالما اعتمدها في توظيف عناصره لتحقيق أهدافه وإخضاعهم للمستويات القيادية.

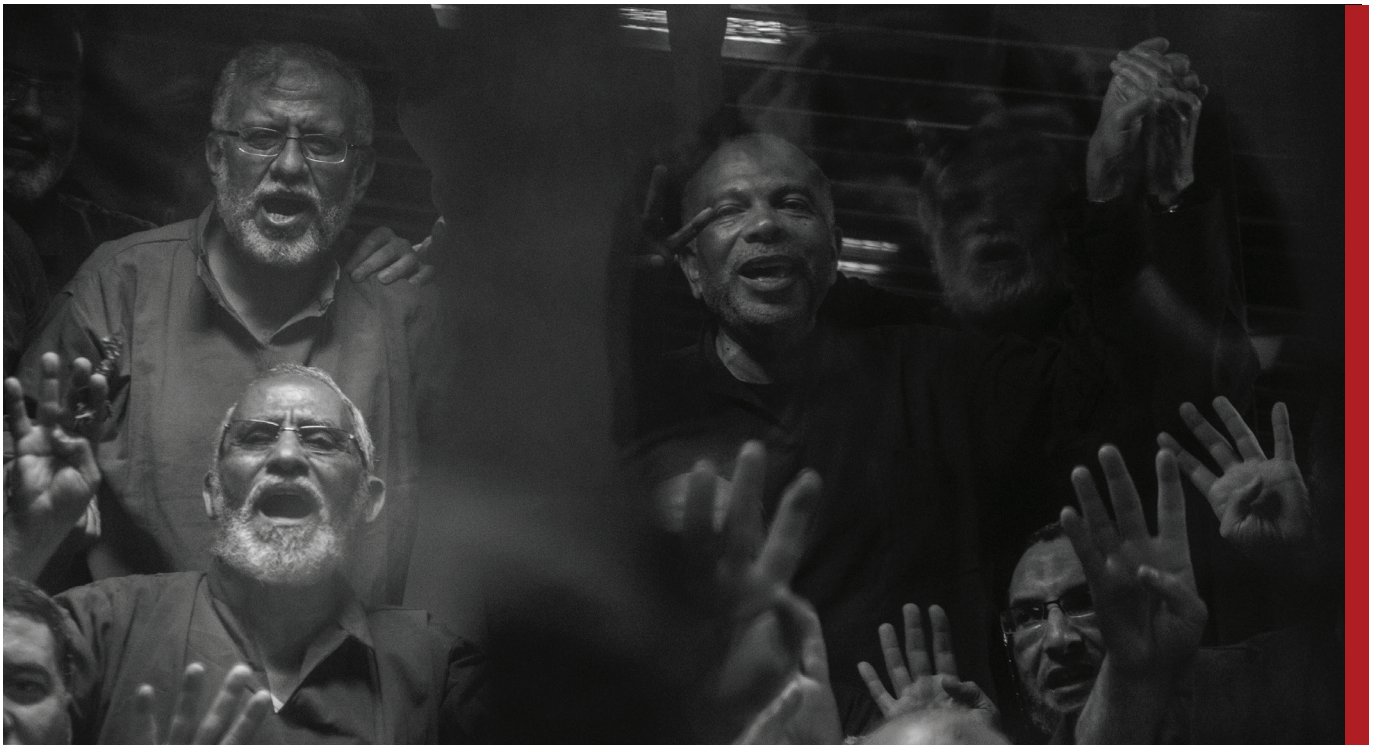

- **قصارى القول،** إن تنظيم الإخوان يعاني تحديات هيكلية تتراوح ما بين صراعات وتجاذبات أجنحة الجماعة التي تدفعها شيئًا فشيئًا نحو الانهيار، وكذلك سقوط قيادات الإخوان بالداخل المصري في قبضة الأمن وجهات التحقيق، واستمرار المساعي الرامية لضبط العناصر الهاربة بالخارج المتورطة في جرائم بحق الدولة المصرية، وهو ما يتصل بانقطاع مصادر التمويل وصراع مكاتب التنظيم بالخارج عليه، بالإضافة إلى انكشاف تورط الجماعة في أنشطة الإرهاب، وهو ما أدى إلى تسليم العديد منهم للسلطات المصرية، وتخوف بقية الهاربين من ملاقاة المصير ذاته.

وتشير حالة التنظيم إلى أن الصراع بين مكاتب تنظيم الإخوان على من يحصد إرث الجماعة قد يتجه للتصاعد، وأن جماعة الإخوان قد تشهد انقسامًا حادًّا مدعومًا من الدول المتنافسة على توظيفها، وهي مرحلة قد تطيح بالهيكل القائم للإخوان، وتحيله إلى حالة أكثر هشاشةً وانهيارًا.

قضايا السياسات العامة

- التعديات على الأراضي الزراعية.. عوامل متعددة
- حدود موازنة نظام الانتخاب بين الفردي والقائمة

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (11) - 1 أكتوبر 2020

التعديات على الأراضي الزراعية.. عوامل متعددة

تعاني مصر ازديادًا غير مسبوق في التعدي على الأراضي الزراعية، إذ رصدت الجهات الرسمية قرابة مليوني اعتداء ما بين 2011 و2018، ما أدى لإهدار 84 ألف فدان من الرقعة الزراعية المصرية. وبينما يُرجع البعض هذا التزايد إلى فترة الاضطرابات التي أعقبت ثورة 25 يناير، أو انشغال الدولة بمواجهة الإرهاب بعد ثورة 30 يونيو، فثمة أهمية لفهم أسباب توسع الظاهرة وإفرازاتها لمخالفات البناء دون ترخيص.

* مصطفى عبدالله
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

عوامل متعددة

- **تشريعات دون فعالية:** حيث واجهت الدولة ظاهرة الاعتداء على الأراضي الزراعية بتشديد الرقابة على أعمال البناء العشوائي على الأراضي الزراعية، حيث أصدرت قانون رقم 7 لسنة 2018 ليقر تعديلات على أحكام قانون الزراعة رقم 53 لسنة 1966، حيث ركزت على تغليظ عقوبة تعمد تدمير الأرض الزراعية بهدف استثمارها في أوجه اقتصادية أخرى.

لكن خبراء شككوا في نجاعة القانون الجديد، لكونه يأتي بعد تعديلات سابقة أطلقت في الأعوام 1983 و1985 و1996 على القانون ذاته 53 لسنة 1966، وغلظت جميعها العقوبات على المساس بالأراضي الزراعية، دون أن يلقى ذلك صدى بالواقع، حيث خسرت مصر أكثر من 76 ألف فدان من الأراضي الخصبة جراء الاعتداء عليها ما بين عامي 1983 و2010.

- **الزيادة السكانية المضطردة:** تشهد مصر زيادة سنوية في أعداد مواطنيها بنسبة تقارب 2%، وهو ما أدى إلى ارتفاع التعداد العام للشعب المصري من 49 مليون نسمة في عام 1985 إلى قرابة 95 مليون نسمة في عام 2017، ويتركز أكثر من 96% من المواطنين في وادي النيل ودلتاه، كما يتوزعون بين سكان للمناطق الريفية بنسبة 58% من إجمالي السكان، وآخرين يسكنون الحضر والمدن بنسبة 42%، الأمر الذي يعرض الأرض الزراعية لضغوط كبيرة لتوفير ما يحتاجه السكان المتزايدون من السكن.

الزيادة السكانية في مصر 1985 - 2017م " بالمليون نسمة "

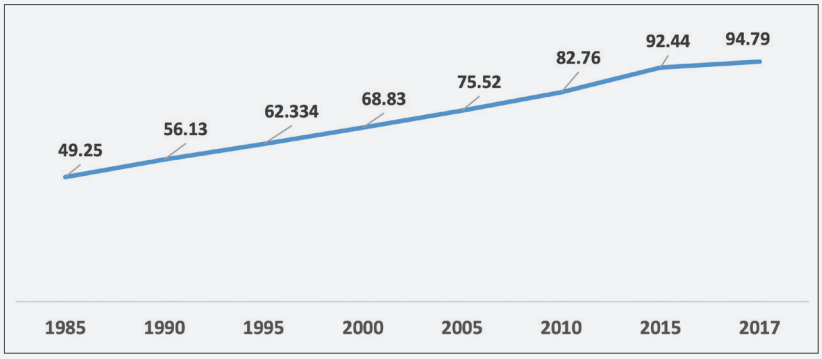

المصدر: إحصاءات البنك الدولي

- **محدودية التوسع العمراني:** لم تشهد رقعة المعمور المصري أي توسع يذكر منذ ستينيات القرن الماضي، باستثناء عدد محدود من المدن الجديدة التي بنيت على أطراف العاصمة المصرية وبعض مناطق الظهير الصحراوي في وادي النيل ودلتاه. وعلى الرغم من محدوديتها العددية، إلا أن تلك المدن وحتى وقت قريب لم تتمكن من جذب كثافات سكانية كبيرة بسبب قلة فرص العمل المتاحة فيها، فضلًا عن ارتفاع ثمن السكن وتكلفة المعيشة، وصعوبة ترابطها مع مناطق المدن القديمة، سواء القاهرة التاريخية أو عواصم المحافظات عن طريق المواصلات العامة. كما عانت رقعة المعمور المصري من جمود شبه تام في توسع حيزها العمراني، حيث لم تزد الأحوزة العمرانية الرسمية لكافة محافظات الجمهورية ما بين 1983 و2018 سوى 82 ألف فدان، ما ساهم في زيادة الكثافات السكانية داخل المناطق المعمورة في عموم مصر.

- **قلة نمو الرقعة الزراعية:** تبلغ مساحة مصر الكلية قرابة 240 مليون فدان، ولا تتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من هذا الرقم سوى 4% فقط بواقع 9 ملايين من الأفدنة، ويلاحظ أن حجم الرقعة الزراعية في مصر لم يزد خلال العقود الماضية سوى زيادات طفيفة مقارنة مع النمو السكاني. وفي أغلب الأحيان كانت الزيادات الحاصلة بسبب تدشين مشروعات جديدة لاستصلاح الصحراء، فيما عانت الأرض الطينية الخصبة من انحسار مستمر بسبب سوء استغلالها وتدميرها.

مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في مصر "بالمليون فدان"

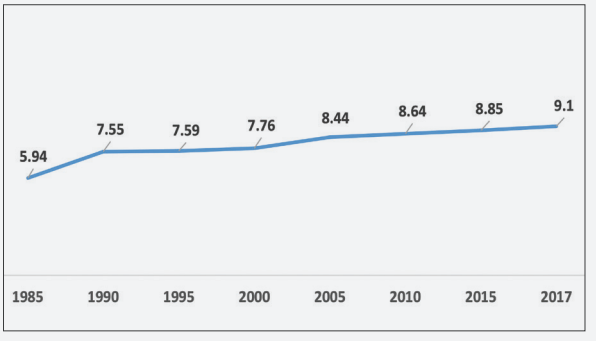

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

- **ضعف ربحية الأراضي الزراعية:** تضافرت خلال العقود الماضية عوامل سلبية هددت الجدوى الاقتصادية للزراعة التقليدية، ومنها، تقسيم قرابة 60% من الأراضي الزراعية في مصر بين ملكيات وحيازات زراعية صغيرة لا تتجاوز في حجمها عشرة أفدنة، وكان لذلك تأثير مباشر في ارتفاع تكاليف التشغيل على صغار الفلاحين، مما قلص هامش الربح الذي يتحصلون عليه من زراعة الأرض. أضف إلى ذلك، ضعف ربحية الأراضي الزراعية مع ازدياد ملوحة التربة التي تعاني منها قرابة 3 ملايين فدان بنسب متفاوتة، ويرجع ذلك إلى عدم تجدد طبقة الطفلة السطحية منذ توقف وصول الفيضان بعد إتمام بناء السد العالي، فضلًا عن سوء منظومة الصرف الزراعي التي تؤثر على جودة الأرض الزراعية، ما أدى -بدوره- إلى تقليل إنتاجية الأرض الطينية، بالإضافة إلى تقليل قدرتها على تحمل العديد من أصناف المزروعات.

حجم الحيازات الزراعية في مصر وفقا لمساحة الحيازة الزراعية
" بالألف فدان "

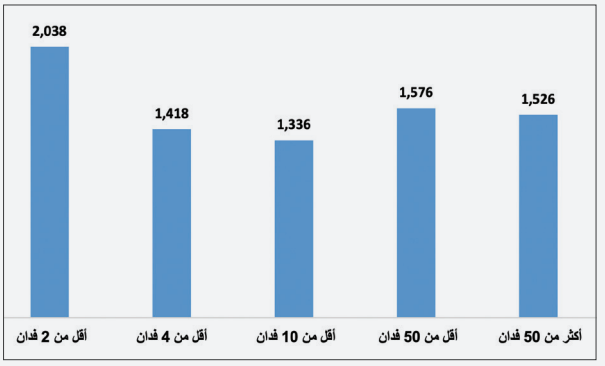

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وعزز من ضعف ربحية الأراضي الزراعية، نقص الأيدي العاملة الزراعية لتوجههم نحو مجالات أخرى أكثر ربحية، فالعامل الزراعي لا يجني أكثر من ألف جنيه أسبوعيًّا في أفضل الأحوال. إضافة إلى عدم وجود تأمين طبي أو معاش، مما يضعه هو وأسرته في خطر داهم إذا ما وقع له حادث أو مكروه. في الوقت نفسه، يضطر العامل الزراعي إلى العمل لساعات

طويلة أسبوعيًّا تتراوح بين 57 و60 ساعة عمل، وهي من أطول ساعات العمل بين كافة المهن في مصر.

تناقص نسبة العمالة الزراعية لإجمالي العمالة خلال العقدين الماضيين

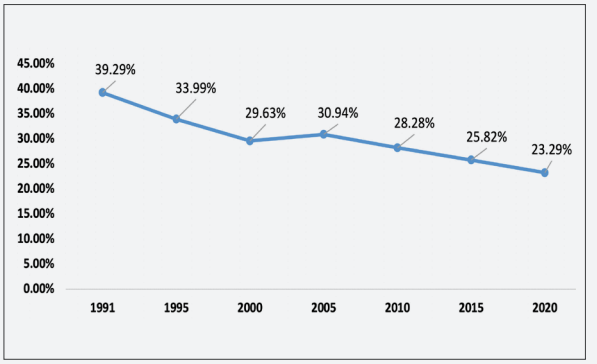

المصدر: إحصاءات البنك الدولي

- **ارتفاع ربح الاستثمار غير الزراعي للأرض:** حيث تعددت مظاهر الاستثمار العشوائي للأراضي الزراعية في مجالات غير الزراعة، ومن أبرزها بناء مبانٍ سكنية مرتفعة لـ15 دورًا، أو مبانٍ صغيرة لا تتجاوز بضعة أدوار بسيطة، وفي الحالتين فإن العائد الاقتصادي من البناء يتسم بالارتفاع، حيث يكلف بناء البرج السكني على الأرض الزراعية في المتوسط 4 ملايين جنيه مصري، في حين أن إيراد البيع للبرج ذاته قد يحقق 12 مليون جنيه. كما أن بناء عقار صغير من طابقين أو ثلاثة ويستوعب أسرة من ستة أفراد لا يكلف أكثر من 600 ألف جنيه، ما يوفر على تلك العائلة شراء وحدات سكنية بقيمة 1.5 مليون جنيه في عقارات أخرى.

كما يتم استغلال الأراضي الزراعية في إقامة مشروعات تجارية وخدمية، كالملاعب الخماسية والجراجات العامة، حيث تحقق الأولى متوسط إيرادات شهرية تفوق 48 ألف جنيه للملعب الواحد، فيما تحقق الثانية إيرادات شهرية تتجاوز 10 آلاف جنيه عن كل قيراط من الأرض. أضف لذلك أنه قد يتم استغلال الأرض في تشييد صالات الأفراح والمناسبات، والمقاهي المفتوحة، ومخازن البضائع، ومصانع الطوب الطفلي، وغيرها من أشكال النفع الاستثماري الخاص. ولعل استغلال الأراضي الزراعية في أنشطة استثمارية غير زراعية قد أفقد ست محافظات مصرية (هي: المنوفية، والقليوبية، وقنا، وسوهاج، وأسيوط، والمنيا) أكثر من 30 ألف فدان من أجود الأراضي الزراعية المصرية، والتي تندرج تحت الدرجتين الأولى والثانية لجودة الأرض.

مقترحات أساسية

- يواجه الريف المصري منذ عقود طويلة حالة من الانفجار السكاني، وفي مقابل ذلك لم تتوسع الأرض الزراعية لتستوعب المزارعين الجدد، مما اضطرهم مع مرور الأجيال إلى تفتيت الرقعة الزراعية بشكل عنقودي إلى ملكيات صغيرة. لذلك يجب على الدولة أن تكثف مجهوداتها لاستكمال مشروعات الاستصلاح الزراعي القائمة، لتوفر بذلك لكل فلاح مساحة مناسبة من الأرض كي يستثمر ويطور فيها بدلًا من التزاحم في الوادي الضيق.

- ثمة أهمية لتنفيذ حملات توعوية بالتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني مكثفة لتغيير النمط الفكري السائد لدى العديد من مواطني الريف، الذين يعتقدون خطأ بضرورة بقاء أبنائهم وأحفادهم بالقرب منهم، وتكوين أسرة عنقودية في المنطقة السكنية ذاتها، وهو ما يدفعهم للبناء على الأرض الزراعية وإهدارها.

- دعم الدولة لصغار المزارعين الباقين في وادي النيل من خلال توفير الميكنة الزراعية الحديثة بأسعار مخفضة، كما يمكنها توفير مصادر طاقة متجددة لعمل تلك المعدات الزراعية مما يخفف العبء عن كاهلهم، ويحفزهم على الاحتفاظ بالأرض الزراعية.

- قد يكون من المفيد أن تسمح الدولة لكيانات كبرى بشراء مساحات واسعة من الأرض الطينية في وادي النيل ودلتاه، وذلك لتجميع الأحوزة الزراعية الصغيرة التي يمتلكها المزارعون غير الراغبين في العمل بالزراعة، حيث قد تستطيع هذه الكيانات تنمية واستصلاح الأطيان الزراعية بتكاليف أقل، ما سيؤدي للحفاظ على تلك الأراضي من الإهدار.

حدود موازنة نظام الانتخاب بين الفردي والقائمة

أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات الجدول الزمني لانتخابات مجلس النواب التي ستُجرَى خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2020، ومن قبلها جاء الإعلان عن قانون تقسيم الدوائر الانتخابية الذي تأخرت موافقة مجلس النواب عليه، ولم ينل الكثير من النقاش بسبب أزمة كورونا. ثم تمت دعوة الناخبين لانتخاب المجلس الجديد، وإجراءات الترشح.

***محمود إبراهيم**
باحث متخصص في شئون الاحزاب والسياسات العامة

نظام انتخابي جديد

- يُعد النظام الانتخابي الشكل القانوني الذي يؤدي إلى تحقيق «تمثيل» المواطنين، كما أن له تبعات على الحياة السياسية، بل هو جزء من بنيانها. وتحرص الأنظمة السياسية على اختيار نظام انتخابي مناسب، بحيث لا يُمكّن جماعات راديكالية من السيطرة، أو يشعر المواطن بعدم وجود تمثيل له. فالنواب -بجانب الدور التشريعي والرقابي- هم وسيط بين المواطن الذي يشعر بقدرته على التواصل مع الحكومة وأجهزتها، وهم صوته في تقديم الخدمات ومحاولة حل المشاكل.

- كما أن النظام الانتخابي هو علاقة للاعتماد المتبادل بين نائب يحتاج للفوز بأصوات الناخبين، وناخبين يحتاجون إلى نائب يكون واسطتهم إلى السلطات، وكل تغيير للنظام الانتخابي يُمثّل تجاوزًا لعلاقة الاعتماد المتبادل القائمة، وتأسيسًا لعلاقة جديدة. فالأخذ بنظام انتخابي جديد هو دخول في تجربة جديدة، تتضح آثارها بالممارسة، ويبقى النظام النيابي تجريبيًّا حتى يتحقق الاستقرار للنظام الانتخابي.

تقسيم دوائر الانتخاب

- بعد إقرار تعديلات الدستور في عام 2019، التي أقرت مبادئ جديدة للتمثيل النيابي، كان ضروريًّا إعادة صياغة النظام الانتخابي، وإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تسمح بتطبيق هذه المبادئ.

- أُحيلت مسألة تقسيم الدوائر إلى مجلس النواب، وبقدر ما جاء التقسيم الجديد للدوائر عاكسًا للنصوص الدستورية الجديدة؛ فإنه عكس أيضًا مصالح وتوجهات نواب حاليين يسعون للفوز بإعادة الانتخاب، ويفضلون لو تم تقليل حدة المنافسة الانتخابية التي سيكون عليهم خوضها. وقد انعكس ذلك في الطريقة التي تم بها توزيع مقاعد مجلس النواب بين نواب القوائم ونواب الدوائر الفردية، وكذلك في الطريقة التي تم بها إعادة ترسيم حدود الدوائر الانتخابية.

- بالنظر إلى التعديل الذي أقره القانون، **يتضح ما يلي:**
  - انخفض عدد المقاعد الفردية من (448) إلى (384) مقعدًا.
  - زادت المقاعد المخصصة للقوائم من (120) إلى (284) مقعدًا.
  - متوسط التمثيل لكل نائب بالمقاعد الفردية والقائمة هو 143166 ناخبًا لكل نائب.
  - النائب في المقعد الفردي يمثل في المتوسط 286333 ناخبًا، بعد أن كان يمثل 168533 ناخبًا في 2015، وهو ما يعني زيادة العبء المُلقَى على عاتق مرشحي المقاعد الفردية.

- يقوم تقسيم الدوائر على أساس الأقسام الإدارية، وهو ما قد يحتاج إلى مراجعة مستقبلًا، فربما أدى التقسيم على أساس الشياخات والقرى، وليس الأقسام والمراكز فقط، إلى تطوير آليات التمثيل الانتخابي.
- يظل النظام الانتخابي هو علاقة تبادلية بين النواب والناخبين، فمجرد شعور المواطن بأن النائب يحتاج إليه في الانتخابات يجعل العلاقة بين الطرفين تسير في مسار متوازن، وفي النظام الانتخابي الجديد نوعان من العلاقات بين الناخبين والنواب؛ واحدة في حالة نواب القوائم، والأخرى في حالة نواب الفردي، ومن المفيد التقريب بين هذين الشكلين للتمثيل بقدر الإمكان.

الفرق بين آليات التمثيل الانتخابي وفقًا لقانون تقسيم الدوائر(2015) وتعديله في (2020)

المحافظة	2015				2020			
	عدد الدوائر الانتخابية	نواب الفردي	نواب القائمة	إجمالي النواب	عدد الدوائر الانتخابية	نواب الفردي	نواب القائمة	إجمالي النواب
القاهرة	24	49	14	63	19	31	31	62
الإسكندرية	10	25	7	32	6	16	18	34
بورسعيد	3	4	1	5	2	2	2	4
السويس	1	4	1	5	1	2	2	4
دمياط	3	7	2	9	2	4	6	10
الدقهلية	11	29	8	37	10	21	17	38
الشرقية	13	30	7	37	8	21	21	42
القليوبية	10	25	7	32	6	16	14	30
كفر الشيخ	8	16	4	20	4	10	9	19
الغربية	9	24	7	31	7	14	16	30
المنوفية	9	20	5	25	6	11	13	24
البحيرة	10	25	7	32	9	18	20	38
الإسماعيلية	4	6	2	8	3	5	4	9
الجيزة	16	37	11	48	12	25	23	48
بني سويف	7	14	3	17	4	8	8	16
الفيوم	6	15	4	19	4	10	9	19
المنيا	9	25	6	31	6	16	14	30
أسيوط	9	20	5	25	4	12	11	23
سوهاج	12	22	6	28	8	14	13	27
قنا	7	15	4	19	4	9	9	18
أسوان	5	8	2	10	4	5	4	9
البحر الأحمر	3	4	1	5	3	3	3	6
الوادي الجديد	2	4	1	5	2	2	2	4
مرسى مطروح	2	4	1	5	2	2	4	6
شمال سيناء	4	5	1	6	2	2	5	7
جنوب سيناء	3	3	1	4	2	2	2	4
الأقصر	5	6	2	8	3	3	4	7
الإجمالي	**205**	**446**	**120**	**566**	**143**	**284**	**284**	**568**

قضايا نوعية

- إحياء صناعة السيارات: شركة «النصر» نموذجًا
- أثر اضطرابات كورونا على سوق الغذاء المصري

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (11) - 1 أكتوبر 2020

إحياء صناعة السيارات: شركة «النصر» نموذجًا

تشهد صناعة السيارات المصرية اتجاهات لإحياء شركة النصر الذي تمثل إحدى العلامات التاريخية في الاقتصاد المصري. وبرغم أن الشركة عانت تعثرات، حتى صدر لها قرار بالتصفية؛ إلا أنه منذ إلغاء هذا القرار في عام 2016، بدأت تطوير قدراتها عبر عقد شراكات أجنبية، لتحد من خسائرها، بل وتتجه لإنتاج سيارات كهربائية توافقًا مع التطور العالمي في مجال صناعة السيارات.

* د. عمر الحسيني
باحث إقتصادي بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تطور الشركة وقدراتها

- تأسست شركة النصر لتصنيع السيارات بموجب القرار الجمهوري رقم 913 بتاريخ 23/5/1960 في حلوان، كجزء من مشروع التصنيع الوطني خلال فترة رئاسة «جمال عبدالناصر» للبلاد. ثم أصبحت لاحقًا تابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية، في ظل القانون 203 لسنة 1991، والخاص بشركات قطاع الأعمال العام. وهي شركة سيارات مملوكة للدولة أنتجت ما يقرب من نصف مليون سيارة حتى عام 2009.

- بدأت الشركة -وهي الأولى في هذا المجال بالمنطقة العربية- بإنتاج السيارة رمسيس كأول سيارة اقتصادية مصرية معتمدة على تصميم أجنبي، لكنها لم تدم طويلًا بسبب عيوب تصميمية أثّرت على أدائها. ثم بدأت علامة نصر التجارية كبديل لرمسيس، حيث ظهرت على تصميمات لسيارات أجنبية مجمعة في مصانع الشركة بمعايير هندسية أكثر ضمانًا لتجنب مشاكل التصميم في المحاولات السابقة لتصنيع السيارات المحلية. فيما حافظت السيارات بعلامة نصر على سقف أسعار معقول نسبيًّا للسوق المصرية، ما نتج عنه لاحقًا توسّع شركة النصر في إنتاج المركبات الخدمية والزراعية، مثل: الشاحنات، وحافلات المواصلات العامة، والجرارات.

- اشتهرت شركة النصر بعدة مركبات خاصة أغلبها معدلة من تصميمات شركتي فيات وزاستافا، مثل 125 و127 ونصر بولونيز. غير أن أكثر سيارات نصر مبيعًا والأطول عمرًا وسط بقية منتجاتها كانت السيارة طراز 128. إذ لم يتم تعديل تصميمها منذ السبعينيات وحتى أوائل الألفية عندما أضافوا لها بعض الكماليات الأحدث مثل مكيف الهواء. تلتها في الشهرة طرازات أخرى برزت في تسعينيات القرن الماضي، مثل ريجاتا ودوجان وشاهين، قبل أن تنضم سيارة نصر فلوريدا لها. ووصل إجمالي إنتاج الشركة للمركبات الخاصة ما بين عامي 1961 و2005 إلى 402536 وحدة.

- تتكون الشركة من أربعة مصانع رئيسية: (**1**) مصنع سيارات الركوب، الذي يشغل مساحة 42400 م2. ويختص بخطوط التجميع والإنتاج للسيارات الخاصة، ومعالجة الهيكل للحماية من الصدأ، وكذلك خطوط الدهان. (**2**) مصنع المكبوسات، ويشمل أفران التدفئة والمقصات والمنحنيات ومعدات الأكسجين والكهرباء القائمة بعمليات التشكيل واللحام والتشغيل للأجزاء المختلفة من الحافلات والشاحنات والجرارات باستخدام المكابس. (**3**) مصنع الأجزاء والتروس والمعاملات الحرارية القائم بتصنيع

الأجزاء الميكانيكية للمركبات المختلفة. (4) مصنع هندسة العدد القائم بتصميم وإنتاج القوالب والمكعبات ومعايير القياس. كما أن هذه المصانع تقوم بتوفير بعض خطوط إنتاجها لخدمة شركات أخرى، مثل: الشركة الشرقية للدخان، وشركة النصر للمطروقات، والشركة الهندسية لصناعة السيارات.

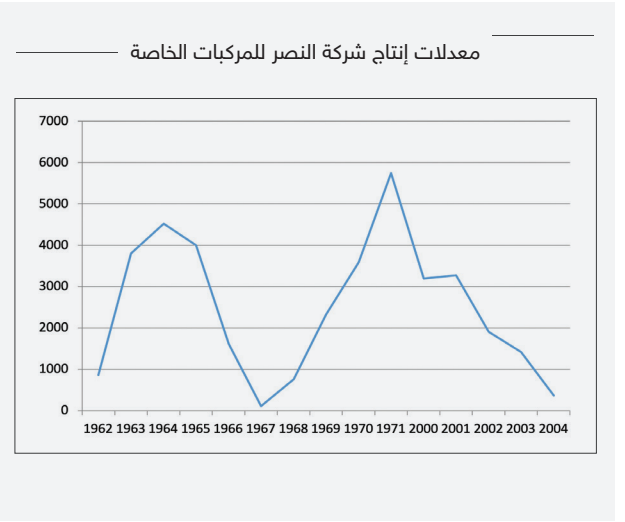

تعثرات وخسائر

- مع مرور الزمن وتغير السياسات الاقتصادية بمصر، وبدء الانفتاح، ودخول العديد من المنافسين من صانعي السيارات الأجنبية من الفئات المنخفضة والمتوسطة للسوق، وسوء الإدارة؛ افتقرت سيارات شركة النصر لميزات الأمان والراحة للركاب وخصائص التصميم الحديث، ما أدى إلى ميل كفة المنافسة لغير صالح الشركة المصرية. ودخلت الشركة في مرحلة تعثر استمرت منذ التسعينيات وحتى عام 2009، حيث قررت الحكومة تصفية الشركة بعد أن بلغت ديونها نحو ملياري جنيه.
- إلا أن قرار التصفية لم يستمر طويلًا، وذلك عندما قررت الحكومة المصرية في عام 2013 وقف عملية التصفية والتخطيط لإعادة تشغيل الشركة تحت رعاية وزارة الإنتاج الحربي. حيث رأت الدولة أن استئناف الإنتاج سيعزز الصناعة المصرية. لكن الشركة استمرت في تعثرها حتى بلغ إجمالي خسائرها خلال العام المالي 2016-2017 نحو 11.6 مليون جنيه. ومع ذلك، فإن الجمعية العمومية للشركة قررت إلغاء تصفيتها في 2016، وإعادة دراسة كيفية تشغيلها من جديد.
- منذ عام 2016، تعمل شركة النصر على استعادة بريقها بوضع سياسات إدارية مختلفة ودراسات جديدة للسوق المصرية، ما ساهم في زيادة إيراداتها السنوية، وتقليص خسائرها بصورة ملحوظة. إذ استطاعت الشركة، خلال العام المالي 2018/2019، تحقيق إيرادات بلغت 17.3 مليون جنيه، في مقابل 13.3 مليون جنيه خلال العام المالي السابق. لكن هذه الإيرادات لا تزال أقل مما كان مستهدفًا بنحو 32 مليون جنيه، بحسب القوائم المالية للشركة التي وافقت عليها الجمعية العمومية. لكن هذا لم يمنع انخفاض خسائر الشركة السنوية إلى 7.3 ملايين جنيه، في مقابل 13.5 مليون جنيه في العام المالي 2017/2018.

شراكات أجنبية

- وقّعت شركتا نيسان والنصر للسيارات في مارس 2020 مذكرة تفاهم لإنتاج 100 ألف سيارة سنويًّا في مصر. وتُعتبر تلك البارقة إحدى نتائج مجهودات الحكومة المصرية في محادثاتها مع العديد من الشركات الأجنبية بهدف إحياء شركة النصر. وصرح رئيس مجلس إدارة نيسان في إفريقيا والشرق الأوسط والهند "بيمان كارجار" بأن الشركة تتطلع إلى زيادة إنتاجها من مصنعها في مصر إلى 28000 سيارة، عوضًا عن 22000 وحدة، في السنة المالية المقبلة. وتعد شركة نيسان اليابانية ثالث أكثر العلامات التجارية مبيعًا في مصر، بعد شيفروليه وهيونداي، بحصة سوقية تبلغ 11%.

- في يونيو 2020، وقّعت الشركة القابضة للصناعات المعدنية المالكة لشركة النصر اتفاقية مبدئية مع شركة دولية غير معلنة لتجميع 30 ألف سيارة محليًّا كل سنة بمصانع النصر للسيارات. ومن المقرر أن يبدأ التصنيع في غضون ثلاث سنوات. ولكن الأمر لم يتوقف على ذلك فقط؛ بل إن الشركة تسعى لمشروعات من نوع آخر لتجميع السيارات الكهربائية.

الاتجاه للسيارات الكهربائية

- بعد مفاوضات حكومية مع شركاء يابانيين وصينيين في 2019، ستتجه شركة النصر لتصنيع السيارات الكهربائية بالشراكة مع شركة دونج فينج الصينية، كما تم الاتفاق على اختبار عدد محدود من السيارات من هذا الطراز في مصر خلال الفترة المقبلة. ومن المتوقع أن يبدأ المصنع العمل قبل نهاية عام 2021 لإنتاج 25 ألف سيارة كهربائية سنويًّا ذات البطاريات الأحدث والقادرة على السفر مسافة 400 كم بعد شحنة واحدة. وتم تحديد السعر المبدئي للسيارة الكهربائية المنتجة داخل مصر بحوالي 300 ألف جنيه. وهو سعر جذاب مقارنة بأسعار السيارات الكهربائية بالخارج.

- تأمل الحكومة المصرية في بيع نصف الإنتاج السنوي لسائقي سيارات الأجرة، إذ إن هناك نية لإطلاق برنامج لاستبدال 11000 سيارة من سيارات الأجرة البيضاء العادية بسيارات كهربائية أسوة بمشروع إحلال التاكسي الأبيض في عام 2008، مما سيتطلب توفير بنية تحتية جديدة تتوافق مع هذا النوع من المركبات مثل محطات الشحن. ومن هذا المنطلق صرح وزير الكهرباء باعتزام الدولة بناء 1000 محطة شحن سريع كل عام ولمدة ثلاث سنوات.

- يشكّل المكون المحلي في السيارات الكهربائية المصنعة بشركة النصر أكثر من 40%، مع إتاحة الفرصة لتصدير ما بين 50-40 ألف سيارة للأسواق المجاورة سنويًّا. كما تم وضع حزمة من المحفزات الخاصة بالسيارات الكهربائية، من بينها دعم بقيمة 50 ألف جنيه لأول 100 ألف مشترٍ، وفقًا لضوابط محددة. ويبدو أن شركة النصر ستركز على سوق السيارات الكهربائية المدعومة من الحكومة المصرية، إلى جانب سوق السيارات التقليدية. إذ تستهدف الشركة الوصول للطاقة القصوى لخطوط إنتاجها والمقدرة بحوالي 45 ألف سيارة سنويًّا، سواء كانت كهربائية أو تقليدية.

أثر اضطرابات كورونا على سوق الغذاء المصري

مع اضطراب سلاسل الإمداد العالمية للغذاء في أعقاب أزمة وباء كورونا، أعلن عددٌ من المُصدِّرين الأساسيين وقف صادراتهم للسوق العالمية، الأمر الذي أثر على سوق الغذاء التي عانت مأزقًا ما بين تراجع الإيرادات وانخفاض المُتاح من التمويل. ولما كانت مصر مستوردًا صافيًا للغذاء من السوق العالمية، بدا أن تأثر أوضاع الغذاء المصرية مجرد مسألة وقت، في ظل الضغوط الإنفاقية التي صاحبت الوباء.

*** د. محمد شادي**

باحث إقتصادي بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وضع سوق الغذاء العالمية

- تعيش أسواق الغذاء العالمية في العقد الأخير موجة انخفاض أسعار للسلع الرئيسية بعدما شهدته من ارتفاعات متوالية في الفترة 2010-2014، فوفقًا لمؤشر مُنظمة الأمم المُتحدة للأغذية والزراعة لأسعار الغذاء -الذي يتخذ من متوسط أسعار الفترة من 2014-2016 معيارًا بمائة نقطة- بلغت الأسعار في 2011 أقصاها مُنذ بداية إصدار المؤشر في عام 1990 عند مستوى 132 نقطة تقريبًا، فيما دار متوسط الأسعار في 2018 و2019 حول مستوى 95 نقطة، **كما يوضح الشكل التالي:**

مؤشر مُنظمة الأمم المُتحدة للأغذية والزراعة لأسعار الغذاء

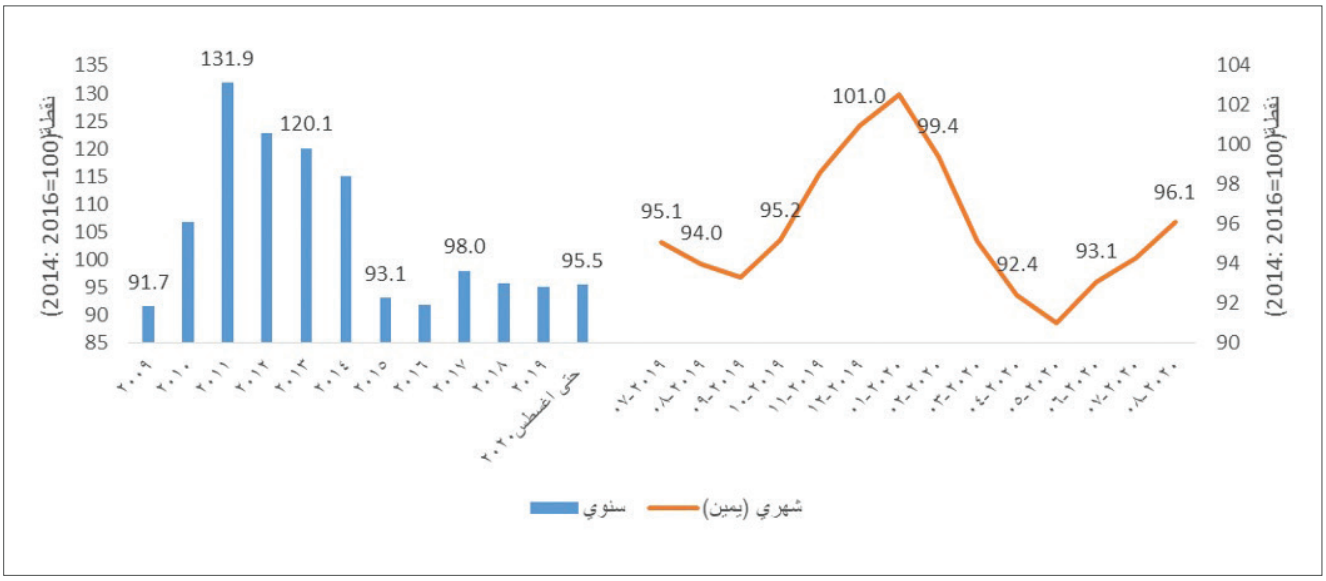

- شهدت الأسعار على المستوى الشهري اتجاهًا للارتفاع في النصف الأخير من عام 2019، وذلك بداية من سبتمبر عند 93.3 نقطة إلى 101 نقطة في ديسمبر. ومع بداية ظهور أزمة كورونا في يناير 2020 صعدت الأسعار بمستوى نقطة واحدة مدفوعة بتوقعات انخفاض المعروض، لكنها شهدت بعد ذلك موجة انخفاض لتصل في مايو لمستوى 91 نقطة، إثر الإغلاقات التي شهدتها الاقتصادات العالمية، مما سبب انخفاضًا كبيرًا في الطلب على الغذاء، ومع إعادة فتح الاقتصادات بعد التغلب على "الموجة الأولى" من الجائحة، صعدت مُجددًا تقريبًا لمستوى متوسطاتها خلال العاميين الماضيين عند 96.1 في أغسطس من العام الجاري.

- جاءت الانخفاضات في بداية العام مدفوعة بانخفاض أسعار مجموعة الزيوت، خاصة زيت النخيل، بسبب الإنتاج الذي كان أعلى من المتوقع في ماليزيا، والتراجع المؤقت في واردات الهند، حيث كان من المتوقع أن يستمر لفترات أطول تحت تأثير الجائحة. أما بين مجموعة الحبوب الأساسية، فقد كانت أسعار القمح هي الأكثر انخفاضًا، بسبب توفر إمدادات جيدة في الأسواق، في حين تراجعت أسعار الذرة مع تراجع الطلب من قطاع علف الماشية، وسط توقعات بضعف الاقتصاد العالمي. في المقابل، ارتفعت أسعار الأرز، مدعومة بالطلب القوي من المشترين من الشرق الأقصى وشرق إفريقيا. كذلك انخفضت أسعار اللحوم متأثرة بتراجع واردات الصين بسبب تأخير تسليم البضائع في الموانئ. صاحب ذلك توسع في عمليات الذبح نتيجة الجفاف في نيوزيلندا، مما فرض مزيدًا من الضغط على أسعار لحوم الأبقار.

- صبّت توقعات مُنظمة الفاو في اتجاه المزيد من الخفض لأسعار الحبوب، بعدما توقعت ارتفاع الإنتاج العالمي من القمح ليصل إلى أعلى من مستوياته التاريخية العام الماضي عند 2789 مليون طن مُقارنة بنحو 2645 في 2018/2019، بسبب الظروف الجوية المواتية في الأقاليم الروسية والأوكرانية.

وضع السوق المصرية

- لعبت الانخفاضات السابقة في أسعار الغذاء العالمي لصالح الاقتصاد المصري الذي يُعد مستوردًا أساسيًّا لهذه السلع، بداية من الحبوب ونهاية باللحوم مرورًا بالزيوت، فيما تتركز الصادرات المصرية في الخضروات والفواكه، سواء المُجفف منها أو الطازج، وهو ما سهل أوضاع الاقتصاد المصري.

- كشف مؤشر أسعار المُستهلكين المصري الذي يقيس أسعار سلة من السلع الأساسية من أهمها السلع الغذائية عن ذات الاتجاه السابق تقريبًا، حيث تُشكل مجموعة الطعام والشراب نحو 42% من وزن المؤشر بالكامل. فعلى مستوى الجمهورية شهد الرُبع الأخير من 2019، والأول من 2020، اتجاهًا للانخفاض عاد لينعكس بداية من الرُبع الثاني من العام، **على ما يوضح الشكل التالي:**

الأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين لقسم الطعام والمشروبات

- يأتي تباين تحرُّكات المؤشر عن الاتجاهات العالمية نتيجة اختلاف توقيت بدء الأزمة في مصر، حيث بدأت البلاد تدخل طور الأزمة في بداية مارس بإعلان الإغلاق الجزئي، وخرجت منها بداية من

يونيو، على عكس العالم الذي دخل إجراءات الإغلاق في يناير ليُعيد الانفتاح في مايو/يونيو، وأدت توجيهات القيادة السياسية وما اتخذته الحكومة من إجراءات لزيادة مستويات المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية إلى رفع الواردات لتشكل شبكة أمان في وجه الصدمة الأولى لإعلان الإغلاق الجُزئي خلال مارس، بحيث توافرت هذه السلع بكميات تستوعب الطلب الكبير المُفاجئ، حيث تبين بوضوح ارتفاع الواردات المصرية في الرُبعين الأول والثاني عن مُعدلات العامين السابقين على الأقل **كما يوضح الشكل التالي:**

الواردات الغذائية المصرية الرئيسية خلال الرُبعين الأول والثاني من الأعوام 2017-2020

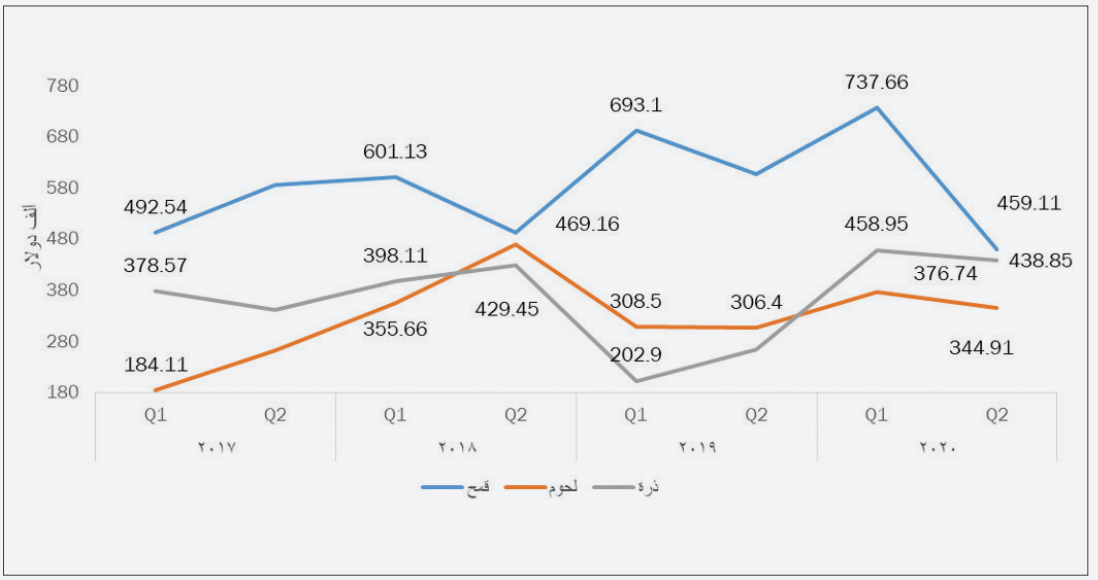

- يتضح من الشكل ارتفاع الواردات المصرية من السلع الأساسية الثلاثة إلى أعلى مُعدلاتها في السنوات الأربع خلال الرُبع الأول، لتتراجع بعد ذلك في الرُبع الثاني من العام، كما شكلت تكلفة السلع الثلاثة في النصف الأول من العام أعلى من مُستوياتها في السنوات الثلاث السابقة عليه، وذلك بإجمالي 2.81 مليار في 2020، يليها 2.74 مليار في 2018، وذلك رغم انخفاض الأسعار خلال العام الحالي عن الأعوام الثلاثة السابقة عليه كما سبقت الإشارة.

- أما بشأن الصادرات المصرية فتنقسم إلى قسمين رئيسيين؛ أولهما السلع الزراعية الخام، وقد شهدت حصيلة مُعظم السلع الرئيسية منها انخفاضًا عن متوسط إيراداتها، سواء في الرُبع نفسه من الأعوام السابقة، أو حتى في مجموع الرُبعين. فعلى سبيل المثال، يبلغ مُتوسط صادرات البصل الطازج في إجمالي الفترة 60 مليون دولار في الرُبع الواحد، فيما بلغت صادراته خلال الرُبع الأول 30.5 مليونًا و57.2 في الرُبع الثاني، وهو ما أثر على إجمالي الصادرات الرئيسية المصرية، **كما يوضح الجدول التالي:**

أبرز أصناف المواد الخام المصرية من السلع الغذائية

	بصل طازج	بطاطس	برتقال	فول سوداني	طماطم	بقول جافة	ليمون حامض	فواكه طازجة	الإجمالي
Q1 2017	12.4	132.8	307.0	19.4	6.5	24.6	8.9	113.5	625.1
Q2 2017	69.0	129.9	154.1	8.5	2.2	25.6	5.7	395.7	790.7
Q1 2018	27.4	130.6	337.3	22.9	13.1	30.5	9.5	93.6	664.8
Q2 2018	131.4	63.5	193.2	9.3	2.8	33.8	5.4	223.3	662.6
Q1 2019	44.4	146.9	199.2	22.5	23.8	18.4	10.4	127.3	593.0
Q2 2019	107.5	106.5	38.2	8.2	2.8	20.9	6.9	285.3	576.2
Q1 2020	30.5	138.3	103.1	11.0	10.8	28.0	10.7	117.4	449.9
Q2 2020	57.2	76.5	27.3	4.1	1.9	23.7	8.6	227.9	427.1

- يوضح الجدول أن متوسط الصادرات من السلع الغذائية الواردة فيه يبلغ 598.7 مليون دولار/ رُبع سنة، فيما بلغت حصيلة الصادرات في الرُبع الأول من العام الحالي 449.9 مليون دولار، فيما بلغت في الرُبع الثاني 427.1، وذلك بإجمالي 877 مليونًا كأدنى نصف أول مُنذ عام 2017. أما القسم الثاني فيشمل المواد الزراعية تامة الصُنع، **ويوضح الجدول التالي هذه الصادرات:**

الصادرات الغذائية المصرية تامة الصُنع

	مُنتجات ألبان	خضر مجمدة	بصل مُجفف	عجائن	سكر مُكرر	الإجمالي
Q1 2017	68.94	42.8	10.88	163.2	5.75	291.57
Q2 2017	69.09	40.25	6.13	152.15	48.3	315.92
Q1 2018	77.66	40.54	5.9	165.28	49.93	339.31
Q2 2018	81.2	34.86	11.02	171.89	28.3	327.27
Q1 2019	87.22	37.56	6.5	167	26.38	324.66
Q2 2019	65.78	42.97	7.5	167.28	21.19	304.72

- يظهر من الجدول أن متوسط إجمالي الصادرات يبلغ 318 مليون/ رُبع سنة، فيما بلغ إجمالي صادرات الرُبع الأول 334 مليون دولار، بزيادة عن المتوسط بنحو 16 مليون دولار، بينما انخفض الرُبع الثاني إلى 311 مليون دولار، بانخفاض بنحو 7 مليارات دولار عن المتوسط، وذلك بإجمالي 645 مليون جنيه في النصف الأول من العام، كثاني أعلى نصف مُنذ 2017، وعند جمع حاصل إيرادات القسمين، يكون الإجمالي 1.52 مليار دولار، وهي أدنى حصيلة نصف سنوية للقسمين مُنذ عام 2017، يليها النصف الأول من عام 2019 بنحو 1.9 مليار دولار.

- تُعتبر هذه النتائج مُخالفةً للسائد من أن الصادرات المصرية ارتفعت خلال فترة جائحة كورونا، وقد يجد هذا تفسيره في سببين؛ **أولهما**: انخفاض الكميات المُخصصة للتصدير خلال رُبعي الجائحة، لتوجيه مزيد من الكميات للداخل بغرض رفع المعروض بما يواكب الطلب، حتى لا تتأثر الأسعار. و**ثانيًا**: انخفاض أسعار السلع المُستهدف تصديرها، بما يُقلل قيمتها الإجمالية، حيث أعلنت وزارة الزراعة ارتفاع حجم الصادرات الزراعية المصرية إلى أكثر من 3.6 ملايين طن بنهاية أغسطس من العام الجاري.

في الأخير، فإن أسعار السلع الغذائية الأساسية، انخفضت خلال جائحة كورونا لعدة أسباب، أهمها انخفاض الطلب الناتج عن إجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي، ما أدى إلى زيادة المعروض بشكل عام منها، فتراجعت أسعارها، وهو ما انعكس على السوق المصرية، حيث شهدت السوق الاتجاه ذاته إلى الانخفاض، فيما عززت الحكومة هذا الاتجاه بزيادة وارداتها من السلع الغذائية، ما أدى -في النهاية- إلى توازن السوق عند مستويات أدنى خلال الرُبع الثالث من العام.

كيف يفكر العالم؟

- سياقات ومضامين اتفاق السلام في السودان
- المبالغة التركية حول اكتشاف غاز البحر الأسود

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (11) - 1 أكتوبر 2020

سياقات ومضامين اتفاق السلام في السودان

وقّعت حكومة السودان، في 31 أغسطس 2020، رسميًّا على اتفاق السلام بينها وبين أربع حركات مُتمردة بعد عشرة أشهر من مفاوضات شاقة بوساطة جنوب السودان. لذا، نشر موقع المجلس الأوروبي للشئون الخارجية في الثاني من شهر سبتمبر 2020 تحليلًا تحت عنوان: "اتفاق السلام السوداني: ما الذي يعنيه حقًّا لانتقال البلاد؟" للكاتب "تيودور ميرفي" (مدير برنامج إفريقيا بالمجلس).

* نرمين سعيد
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

سياقات حاكمة

- دفع التدهور الاقتصادي المضطرد في عام 2019 المحتجين لتشكيل تحالف مع الجيش لإسقاط "البشير"، وذلك بغطاء من الحكومة المدنية الانتقالية التي تم تشكيلها فيما بعد والتي لاقت قبولًا لدى المتظاهرين والمجتمع الدولي، لأنها الضامن الوحيد لتجنب إراقة الدماء. وعلى غير العادة، فإن هذا الارتياح بات مهددًا الآن من قبل التيار المدني الذي يطرح كثيرًا من علامات الاستفهام حول رئيس الوزراء "عبدالله حمدوك".
- يمكن توصيف المشهد السوداني بالتداخل بين "القاعدة الاحتجاجية، الأحزاب، رئيس الوزراء". ويقصد بالقاعدة هنا الحركة الاحتجاجية التي تشكل أساس الهرم السياسي في السودان الآن، والتي تُعد كذلك العنصر المميز الذي انبثق عن ثورة ديسمبر 2019. ويتكون المشهد الحالي للقاعدة الاحتجاجية من لجان ثورية محلية. وقد حرص هذا الجناح السياسي على عدم تشكيل أي غطاء مؤسسي أو رسمي جامع، كما رفض الانضمام إلى الأحزاب السياسية، خاصة أنه يخشى من اختطاف التيار

المتمرد وابتلاعه في العمل الحزبي. وعلى صعيد آخر، فإنه يرى أن مطالب الثورة تجاوزت الأحزاب السياسية. ويعد "حمدوك" هو الأقرب لهذا التيار.

- أما المكون الثاني فهو الأحزاب السياسية أو من يعرفون بالمحاربين القدامى في المناخ السياسي السوداني، وهي الأحزاب التي تنضوي تحت لواء تحالف قوى الحرية والتغيير. ولا تعد هذه الفكرة حديثة، فقد تكون التحالف من الأحزاب اليسارية والقومية التي طالما ناضلت ضد "البشير". وقد قامت قوى الحرية والتغيير بتمثيل القوى الثورية في المفاوضات التي جرت مع العنصر العسكري للاتفاق على الفترة الانتقالية، ولا شك أنها نجحت في ذلك. وقد منحها ذلك قدرًا كبيرًا من النفوذ خلال الفترة الانتقالية إلى الحد الذي جعلها قادرة على تسمية الوزراء المدنيين في الحكومة الانتقالية، بل وتسمية رئيس الحكومة الانتقالية. وقد مهد ذلك لتراجعها بضع خطوات للوراء بعد أن أنجزت مهمتها في إرساء قواعد الفترة الانتقالية، وإن احتفظت لنفسها ببعض المهام الأخرى؛ حيث لعبت دورًا أصيلًا في مفاوضات السلام.

- خلال الفترة الانتقالية، ظهر قدر من تراجع المكون الثاني، الذي يمكن إسناده إلى الأحزاب التقليدية داخل تحالف قوى الحرية والتغيير. وقد أدت هذه الممارسات التقليدية -بدورها- إلى تراجع دعم الحركات الاحتجاجية لتحالف الحرية والتغيير بشكل جعل السلطات التي منحوها لأنفسهم موضعًا للتساؤل. كما أن التحالف لم يعد يمكنه الحديث عن نفسه باعتباره ممثلًا لقطاعات عريضة من الشعب السوداني. وعلى الرغم من وجود حد فاصل بين "القاعدة" و"تحالف قوى الحرية والتغيير"؛ إلا أن الكثيرين يتعاملون مع المكونين كمكون واحد، ويعاملون قوى الحرية والتغيير كحزب حاكم ممثل للقوى القاعدية.

- أما المكون الثالث فله خصوصية ينفرد بها بسبب الطريقة التي تنظر بها الحركة الاحتجاجية له. فمنذ بداية الفترة الانتقالية نظرت القوى الاحتجاجية بعين الريبة لقوى الحرية والتغيير والمكون العسكري. ومع اقتراب الفترة الانتقالية من نهايتها، ساءت نظرتها للمكونين السابقين بشكل أكبر، وبقي "حمدوك" في مكانة منفردة.

- يمكن تفسير موقف القوى الاحتجاجية من "حمدوك" بكونها الداعم الأساسي للمكون المدني في الحكومة؛ فإن رفعت يدها عنه وسمحت باحتجاجات ضده على نطاق عريض، فإن الجيش سيجد ذلك مبررًا للإطاحة به. وعلى صعيد متصل، فقد نجح "حمدوك" في كسب المكون القاعدي الاحتجاجي من خلال ممارساته المختلفة عن الأحزاب السياسية التقليدية المتحالفة مع قوى الحرية والتغيير، وبات بينه وبين تلك القوى علاقة قوية وخاصة تمنع الجيش أو قوى الحرية والتغيير من الإطاحة به خوفًا من الغضب الذي سيخلفه هذا القرار وسط القطاعات الاحتجاجية.

- لقد أدى التدهور المستمر للقطاع الاقتصادي في البلاد إلى اهتزاز تلك العلاقة إلى الحد الذي دفعها إلى حافة الانهيار، وبخاصة بعد المظاهرات التي شهدتها البلاد في السابع عشر من أغسطس الماضي، والتي لم تكن الأولى من نوعها بطبيعة الحال، ولكن رد الفعل الذي شهده "حمدوك" من رفض مقابلة المتظاهرين -في سابقة هي الأولى من نوعها- ترك أثرًا سيئًا. وفي مرة لاحقة، اعتدت قوات الأمن على المتظاهرين، ما جعل القوى الاحتجاجية تنظر بعين الأسف للتسامح المنضبط الذي تعاملت به الحكومة وقوات الأمن مع المحتجين بعد ثورة ديسمبر 2019.

- المفارقة أن المكون العسكري الذي وجد الفرصة سانحة وأراد الانقضاض -من خلال خطاب الفريق "عبدالفتاح البرهان" رئيس مجلس السيادة الانتقالي- وجد الطريق مغلقًا عندما انحازت القوى الاحتجاجية المدنية بشكل أكبر لرئيس الوزراء "حمدوك"، وفوتت الفرصة على المكون العسكري للإطاحة به.

- في جميع الأحوال لطالما كان الاقتصاد السوداني في وضع متأرجح، ولكن الأزمات التي شهدها السودان من هبوط سعر الجنيه أمام الدولار ونقص السلع الأساسية وغيرها جعلت المراقبين يقولون إن الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها السودان اليوم تكاد تكون أسوأ من الأوضاع التي أشعلت الاحتجاجات ضد حكم "البشير".

اتفاق السلام

- أتى اتفاق السلام الذي توصلت له الأطراف السودانية منذ أسابيع قليلة ليفتح صفحة جديدة في الفترة الانتقالية، ويحقق خطوة لدمج الحركات المتمردة في الحركة الانتقالية تمهيدًا لكي تصبح شريكًا في الحكم. ولا شك أن هذا الأمر يُحسب لـ"حمدوك"، ولا شك أيضًا أنه أعاد قلب الموازين، وأعاده لموقعه بقوة من جديد.

- من المتصور أن يكون المؤتمر الدستوري الوطني إضافة لعملية السلام في السودان، لأنه وللمرة الأولى سيكون قادرًا على دمج الحركات الاحتجاجية فيما يشبه الميثاق الوطني. وعلى قدر التفاؤل بهذا المؤتمر فإن القدرة على حل التناقض والمعضلة داخل الحركات الاحتجاجية نفسها سيكون مؤشرًا جيدًا على اكتمال الفترة الانتقالية بسلام. فالحركات الاحتجاجية وعلى الرغم من أنها الأكثر تأثيرًا في الشارع السوداني، إلا أنها ترفض الانخراط في الأحزاب التقليدية أو تشكيل حزب مستقل لها، ولو فعلت ذلك فإن الحزب الذي ستقوم بتشكيله سيكون قادرًا على اكتساح الانتخابات.

—المقاعد المخصصة للحركات المتمردة بموجب اتفاق السلام السوداني—

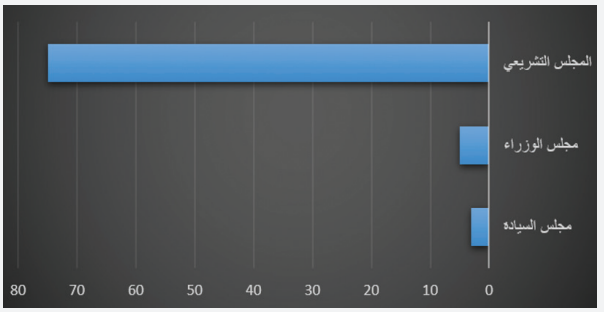

المصدر: Observer Research Foundation
https://www.orfonline.org/expert-speak/interpreting-unprecedented-political-transition-sudan

خلاصات تحليلية

- بدأت مفاوضات السلام في جوبا في شهر نوفمبر الماضي، وذلك بين الحكومة الانتقالية وخمسة مسارات للحركات السودانية، هي: الشمال، والشرق، والوسط، ودارفور، ومنطقتا "النيل الأزرق وجنوب كردفان". وقد تم التوقيع على إعلان جوبا للتفاوض مع تلك الحركات في سبتمبر الماضي. وقد كان من المُتوقع التوصل إلى اتفاق للسلام خلال شهرين أو ثلاثة منذ ذلك الحين، ولكن سادت حالة من الجمود في ملف السلام، وتَعثرت المحادثات عدة مرات بسبب الخلافات بين الحكومة والحركات المُتمردة من ناحية، والجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير من ناحية أخرى، بجانب التعقيدات في مسار دارفور وانتشار فيروس كورونا.

- وضعت الحكومة الانتقالية في السودان على رأس أولوياتها التفاوض مع الحركات المُتمردة وصولًا

إلى السلام في المناطق التي شهدت صراعات منذ سنوات خلال حكم "البشير" الذي استمر ثلاثة عقود حتى الإطاحة به في إبريل 2019. وعليه، تمثلت أهم بنود الاتفاق في: تمديد الفترة الانتقالية 39 شهرًا إضافيًا منذ توقيع الاتفاق من أول سبتمبر 2020، وإنهاء عمليات دمج وتسريح القوات التابعة للحركات المُتمردة ضمن الترتيبات الأمنية، وتشكيل قوة مُشتركة لحماية المدنيين في إقليم دارفور، وإعطاء الحكم الذاتي لمنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بتقسيم موارد المنطقتين بنسبة 60% للسلطة الفيدرالية و40% للسلطة المحلية، ومنح 25% من مقاعد مجلس الوزراء والمجلس التشريعي للحركات المتمردة بجانب 3 مقاعد في مجلس السيادة الانتقالي.

- من المتوقع أن تبدأ الخرطوم في جني ثمار الاتفاق، وبخاصة إذا التزمت الأطراف بالبنود المتعلقة بالشق الأمني. وبطبيعة الحال، فإن هذا الاتفاق تترتب عليه مكاسب من النوعين السياسي والاستراتيجي للجانب المصري. فالسودان يُعتبر بُعدًا استراتيجيًّا وأمنيًّا مهمًّا لمصر، والتقارب المصري–السوداني مع جوبا بالتنسيق مع الجبهة الثورية للسودان من شأنه خلق جبهة موحدة تدعم التحركات المصرية في ملف السد الإثيوبي.

- لعبت مصر دورًا في التوصل إلى اتفاق سلام بين الحركات المتمردة في السودان؛ إذ كانت قد استضافت أطرافًا سودانية في اجتماعات القاهرة واجتماعات العين السخنة سعيًا لتوحيد صفوف الجبهة الثورية. كما بقيت القاهرة دائمة الاتصال مع الحكومة السودانية الانتقالية ولجنة وساطتها طوال فترة التفاوض وكذلك مع الحركات المتمردة.

- يوفر التنسيق بين القاهرة وأبو ظبي في رعاية ملف السلام في السودان قدرًا كبيرًا من الهدوء والأمان لمنطقة البحر الأحمر، ويحجم التحركات التركية الطامحة للسيطرة على جزيرة سواكن، ومن ثم وضع يديها على الثروات الطبيعية في المنطقة. وإيمانًا من مصر بضرورة التوصل إلى اتفاق سلام بين الحركات المتمردة في السودان، فقد استضافت أطرافًا سودانية في اجتماعات القاهرة واجتماعات العين السخنة، سعيًا لتوحيد صفوف الجبهة الثورية. كما بقيت القاهرة دائمة الاتصال مع الحكومة السودانية الانتقالية ولجنة وساطتها طوال فترة التفاوض، وكذلك مع الحركات المتمردة.

المبالغة التركية حول اكتشاف غاز البحر الأسود

تُعد مسألة الطاقة أمرًا حيويًّا بالنسبة لتركيا، وهو ما يفسر تصعيدها المستمر في منطقة شرق المتوسط. وفي هذا السياق، ومع اكتشافها للغاز الطبيعي بالبحر الأسود، فهل يُسهم ذلك في تخفيف التوترات بالمنطقة؟. لذا أصدر منتدى الشرق الأوسط، بتاريخ 3 سبتمبر 2020، مقالًا بعنوان: "مبالغة أردوغان حول اكتشاف آخر للكربون" للباحث "بوراك بكديل" (المحلل السياسي المقيم في أنقرة، وزميل في منتدى الشرق الأوسط).

* نوران عوضين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اكتشافات متتالية

- أعلن الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" في الحادي والعشرين من أغسطس 2020، عن اكتشاف بلاده حقل غاز طبيعيًا كبيرًا (يحتوي على ما يقدر بنحو 320 مليار متر مكعب) قبالة الساحل التركي بالبحر الأسود. وقد اعتبر "أردوغان" أن هذا الكشف يمثل بداية حقبة جديدة لتركيا، وأضاف أيضًا أن الإنتاج في الموقع يمكن أن يبدأ بحلول عام 2023، وذلك بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، وذكرى مئوية تأسيس الجمهورية التركية أيضًا.

- يأمل المسئولون في أنقرة أن يلبي الاكتشاف احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي لمدة 8-7 سنوات، ويحقق للاقتصاد الوطني ما يقرب من 65 مليار دولار. وتتحدث الدعاية الضخمة بالإعلام الموالي للرئيس التركي عن "لحظة تركية"، فضلًا عن أن "تركيا في طريقها لأن تصبح قوة عالمية"، وذلك على الرغم من تدني نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 9000 دولار، علاوة على تدهور الاقتصاد وتراجع قيمة العملة الوطنية. ولذلك، يعزو الكاتب حالة التضخيم الإعلامي إلى حاجة النظام التركي إلى نشر قصص ملحمية لإبقاء الناخبين في عالم الأمل.

- وبحسب الكاتب، فإن هناك عددًا من الأسباب التي تدعو إلى توخي الحذر بشأن التفاؤل التركي؛ فقد كانت الاكتشافات الهيدروكربونية في صورة "أخبار عاجلة" جزءًا من دعاية "أردوغان" منذ عام 2004، ويعد الكشف الأخير هو الاكتشاف التاسع منذ ذلك الحين.

- لا يزال الخبراء حذرين من تعظيم أهمية الكشف الجديد. فقد دفع المحلل "أتيلا يشيلادا" بمجهولية عدة أمور من ضمنها كم سيكلف الاستخراج؟ وما هي درجة نقاء الغاز؟ وأشار إلى أن هذا الكشف يأتي في وقت انخفاض قياسي لأسعار الغاز. علاوة على أن تركيا -في الوقت الراهن- ملتزمة بعقود طويلة الأمد لشراء الغاز عبر الأنابيب من إيران وأذربيجان وروسيا، ولا يمكن ببساطة الانسحاب من تلك العقود. كذلك، فإن بيع الغاز في السوق العالمية لن يكون سهلًا أيضًا، لأن هناك زيادة في المعروض.

- من الواضح أن النظام التركي كان يأمل في وقف تراجع الليرة التركية. ولكن بدلًا من ذلك، ظلت الليرة أضعف قليلًا مقابل العملات الغربية الرئيسية في أيام التداول اللاحقة. ومن المفارقات أنه في اليوم نفسه الذي أعلن فيه "أردوغان" عن هذا الاكتشاف، قامت وكالة فيتش للتصنيف بمراجعة التوقعات بشأن تصنيفات التخلف عن السداد في تركيا على المدى الطويل من "مستقرة" إلى "سلبية".

- وبحسب الخبراء، فإن الإنتاج في حقل البحر الأسود يمكن أن يبدأ خلال 10-7 سنوات في أحسن الأحوال، وذلك على خلاف ما قدمه "أردوغان" من وعد ببدء الإنتاج في عام 2023. ففي تلك السنة الانتخابية، قد يُشكك الناخبون الأتراك في مدى توفر الغاز الطبيعي، أو بشكل أكثر واقعية، قد يسألون "أردوغان": لماذا لا يزالون يدفعون فواتير غاز عالية لتدفئة منازلهم؟.

- ولذلك، يرى الكاتب أن الهدف من إعلان الاكتشاف التركي هو محاولة رفع شعبية الرئيس التركي، وأن هذا الإعلان لم يكن المحاولة الأولى في هذا الصدد. ففي يوليو 2020، قام "أردوغان" بتحويل "آيا صوفيا" إلى مسجد، ما أدى إلى إرضاء ملايين الأتراك المسلمين المحافظين والقوميين. وفي الحادي والعشرين من أغسطس 2020، أصدر "أردوغان" أيضًا مرسومًا بفتح كنيسة أرثوذكسية أخرى للمسلمين ألا وهي "كاريي" (أو شورا) التي يبلغ عمرها 1000 عام، وكانت في السابق متحفًا شهيرًا في إسطنبول.

- يأتي الإعلان التركي عن كشف جديد في البحر الأسود في سياق تصعيد استفزازات تركيا وتحركاتها العدائية في شرق المتوسط. فما تواجهه تركيا من تحديات وتهديدات عسكرية بتلك المنطقة ينتج مئات القصص عن البطولة التركية في وسائل الإعلام التي يسيطر عليها "أردوغان" ورفاقه التجاريون إلى حد كبير.

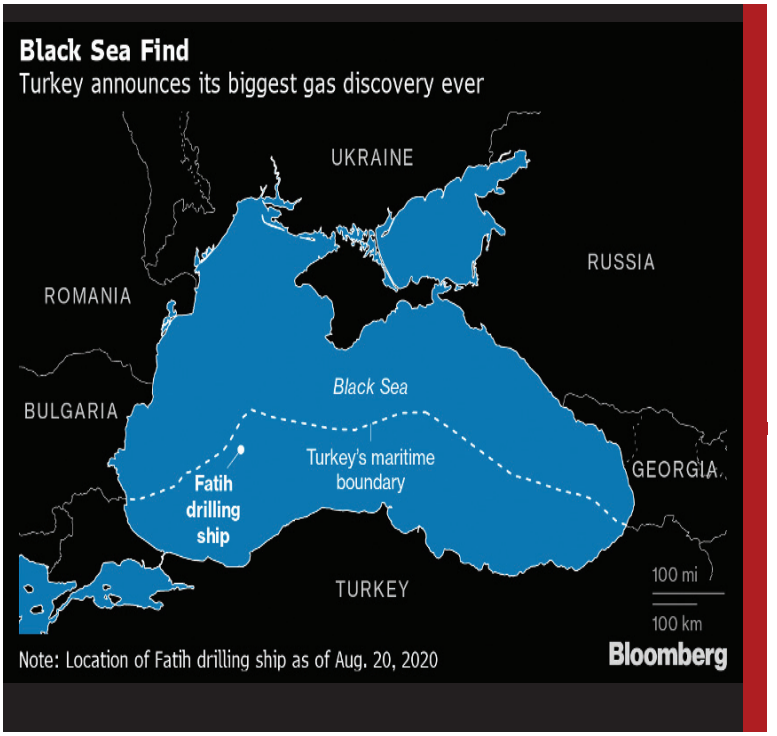

خلاصات تحليلية

- لا يهدف التصعيد التركي في شرق المتوسط إلى تحقيق مكاسب انتخابية فحسب؛ فما بين إجراء مناورات عسكرية، وادعاء السيادة بمناطق يونانية وقبرصية، بل وتسيير سفن للتنقيب بمرافقة أخرى عسكرية بتلك المناطق؛ تنتهج تركيا سياسة فرض الأمر الواقع كوسيلة تبغي من خلالها الاستحواذ -ولو بشكل غير شرعي- على نصيب من الثروات الهيدروكربونية بالمنطقة.

- تتسم منطقة شرق المتوسط بشكل من اليقين النسبي بشأن حجم الثروات الكامنة بها، وذلك على خلاف منطقة البحر الأسود التي لم يتضح بها مثل هذا القدر من اليقين أو من حجم الاحتياطيات الهيدروكربونية، حيث قدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية مؤخرًا احتواء حوض شرق البحر المتوسط على ما يتراوح بين 340 إلى 360 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، تتراوح قيمتها المالية ما بين 700 مليار دولار و3 تريليونات دولار.

- ارتأت تركيا اتّباع النهج التصعيدي بمنطقة شرق المتوسط. فإلى جانب غياب المياه التركية عن خريطة الاستكشافات بالمنطقة، تعاني تركيا من فقر غازي، حيث تصل نسبة الغاز الذي يتم إنتاجه داخل تركيا ما يقدر بـ26% من احتياجاتها السنوية من الغاز البالغة 45.7 مليار متر مكعب. وعليه، كان الاعتماد التركي على الاستيراد لتغطية كامل استهلاكها من النفط والغاز تقريبًا، الأمر الذي ينعكس سلبًا على أداء الاقتصاد التركي.

- لن تحقق اكتشافات الغاز الاكتفاء الذاتي أو تحولها إلى مصدر للطاقة كما تدعي تركيا، كما أن الحديث عن إيصال الغاز للمستهلكين غير منطقي بالمرة؛ فعملية الإنتاج التي تشمل حفر آبار استكشافية جديدة وإجراء مزيد من الاختبارات على عمق 3500 متر ستستغرق سنوات عدة، وبخاصة في ظل ندرة الشركات التي تملك المعدات اللازمة لإنتاج الغاز بهذا العمق.

- تسعى تركيا أيضًا إلى تأكيد مكانتها كبوابة عبور رئيسية للطاقة إلى أوروبا. وبناءً عليه، وضعت تركيا رؤيتها الخاصة إزاء ترسيم الحدود البحرية لمنطقة شرق المتوسط بما يتلاءم مع مخططاتها التي تساعدها في الوصول إلى مناطق غنية بحقول الغاز، وتمكنها من ترسيخ نفسها كممر رئيسي للطاقة. وتبعًا لما تقدم، عمدت تركيا خلال الفترة الماضية إلى تصعيد حدة خلافاتها لا سيما مع كلٍّ من قبرص واليونان داخل منطقة شرق المتوسط؛ تحقيقًا لطموحاتها التوسعية.

- وفي ضوء تصاعد تلك الاستفزازات، هدد الاتحاد الأوروبي مؤخرًا عبر مسئول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "جوزيف بوريل" تركيا باحتمال فرض عقوبات جديدة عليها، تشمل تدابير اقتصادية واسعة النطاق، ما لم يتم تحقيق تقدم باتّجاه خفض التوتر مع اليونان وقبرص في شرق المتوسط. وبذلك، يزداد حجم العزلة التركية بمنطقة شرق المتوسط، والتي كانت بدايتها منذ تأسس منتدى غاز شرق المتوسط.

- في أكتوبر 2018، توافقت كلٌّ من مصر وقبرص واليونان على إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط ليكون مقره القاهرة، بغرض تنسيق السياسات الخاصة باستغلال الغاز الطبيعي، وتسريع عمليات الاستفادة من الاحتياطيات الحالية والمستقبلية للغاز بدول حوض المتوسط. وفي يناير 2019، انعقد الاجتماع الأول التأسيسي للمنتدى بمشاركة وزراء البترول للدول المصدرة والمستوردة والعابرة للغاز في شرق المتوسط، وهي: مصر، وفلسطين، والأردن، وقبرص، وإسرائيل، واليونان، وإيطاليا.

- ومنذ تأسس المنتدى، تنامى حجم التفاعلات بين دول المنطقة، بل واتسمت أيضًا بتأطيرها داخل ما يقره القانون الدولي للبحار، وهو ما يتضح في توجه دول المنتدى نحو ترسيم حدودهم البحرية تفاديًا لأي عراقيل أو مسبب للأزمات فيما بينهم. وعليه كان الاتفاق البحري اليوناني-الإيطالي، ثم الاتفاق اليوناني-المصري. وتُضاف تلك الاتفاقات إلى اتفاقات تعيين الحدود البحرية المبرمة مسبقًا بين قبرص ومصر، وقبرص وإسرائيل، ومصر وإسرائيل، وقبرص ولبنان، هذا بجانب الإشارة إلى المحاولات القائمة لترسيم الحدود اللبنانية-الإسرائيلية.

- في سياق ما أنتجه المنتدى من زخم تعاوني بالمنطقة وجذب لشركات التنقيب العالمية، يمكن القول إنه على الرغم مما تدعيه تركيا من أهمية اكتشافها الأخير؛ إلا أنها -في المقابل- ستواصل تصعيدها ومحاولاتها لشرعنة الوجود وكسر العزلة المفروضة عليها بمنطقة شرق المتوسط، على أمل أن تصبح في يوم طرفًا معترفًا به داخل التفاعلات الجارية.

- قد يكون من المفيد مقارنة اكتشاف تركيا للغاز البالغ 320 مليار متر مكعب بالاحتياطيات المؤكدة لبعض البلدان التي ليست "قوى عالمية"، مثل: تركمانستان 12.1 تريليون متر مكعب، الجزائر 4.5 تريليونات متر مكعب، مصر 2.2 تريليون متر مكعب، كازاخستان 1.8 تريليون متر مكعب، أوزبكستان 1.5 تريليون متر مكعب، عمان 677 مليار متر مكعب، باكستان 567 مليار متر مكعب، بنجلاديش 549 مليار متر مكعب، بيرو 375 مليار متر مكعب، وأنجولا 343 مليار متر مكعب.

بيانات وإحصائيات

- أداء السياسات البيئية بين مصر والدول النامية

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (11) - 1 أكتوبر 2020

أداء السياسات البيئية بين مصر والدول النامية

أدى تدخل الإنسان في البيئة واستخدامه لمواردها الطبيعية إلى إلحاق الضرر بها، لتصبح مسألة حماية البيئة في السنوات الأخيرة من القضايا الوطنية والعالمية المهمة، التي تجري تحت عناوين مختلفة مثل الاحتباس الحراري، إزالة الغابات، وثقب الأوزون ....). لقد أصبحت الحياة على سطح كوكبنا مهددة مالم تتضافر جهود الحكومات لحماية البيئة، وفيما يلي عرض لجوانب رئيسية من الوضع البيئي ونواتج السياسات البيئية في مصر ومقارنتها بعدد من الدول، من خلال بيانات دليل الأداء البيئي 2020، النشرة السنوية لإحصاءات البيئة عام 2016، تقرير حالة البيئة 2017.

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ترتيب بعض الدول بدليل الأداء البيئي 2020

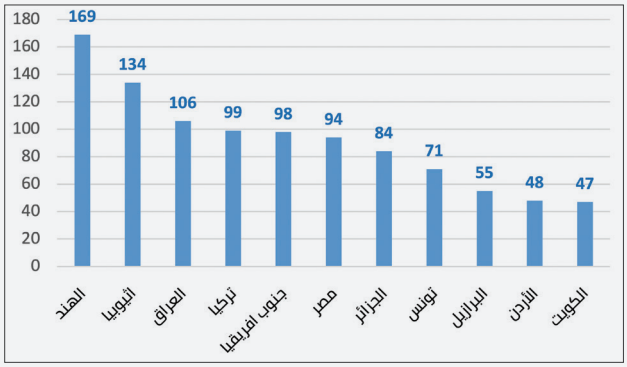

قيمة مؤشر دليل الأداء البيئي وحجم التغير
في قيمة المؤشر خلال أخر 10 سنوات

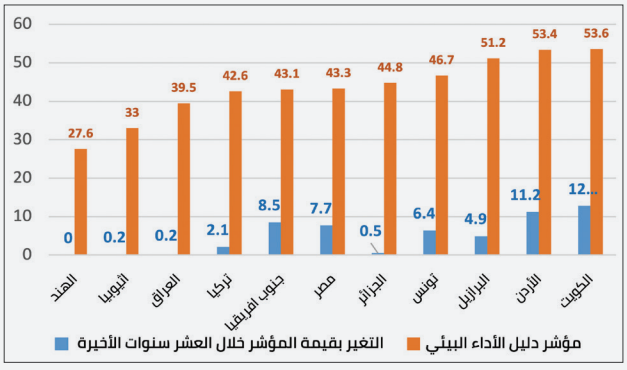

تطور عدد المحميات الطبيعية ومساحاتها التراكمية بجمهورية مصر العربية

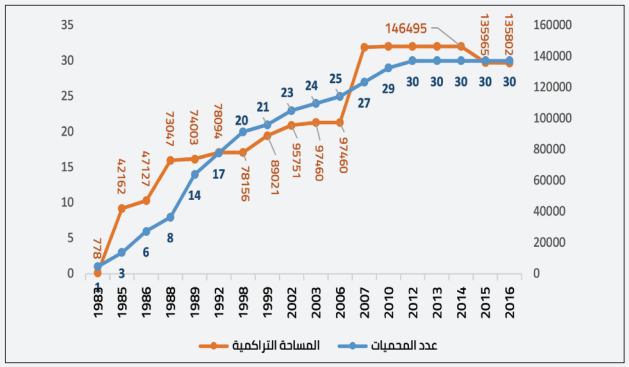

ترتيب الدول وفقًا لمدى جودة الهواء وفقا لدليل الأداء البيئي عام 2020

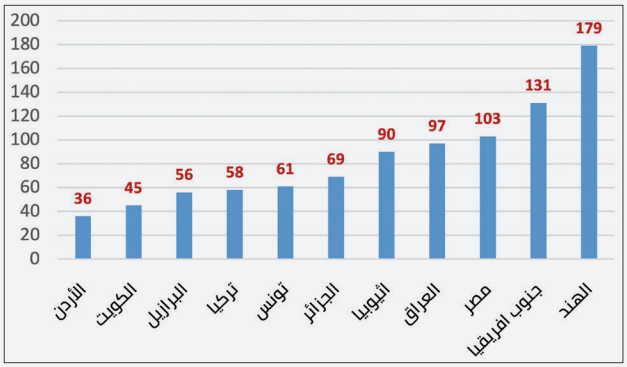

ترتيب الدول وفقًا لمدى انبعاثات التلوث وفقا لدليل الأداء البيئي عام 2020

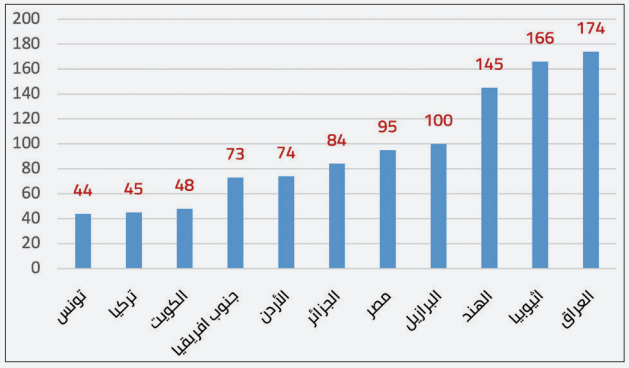

الحد الأعلى لقيمة تركيز الدخان طبقا للمحافظات 2016 (ميكروجرام/م3)

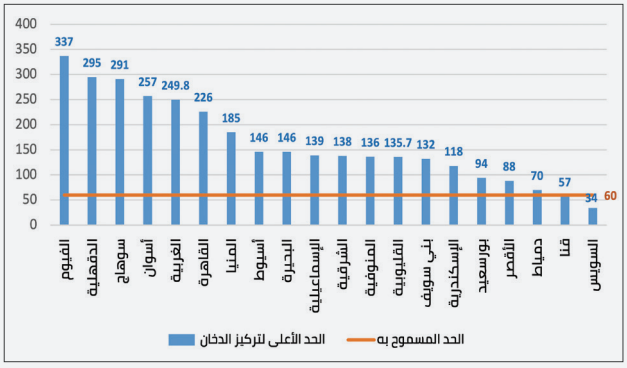

تطور أعداد السيارات المحولة للعمل بالغاز الطبيعي سنويًا

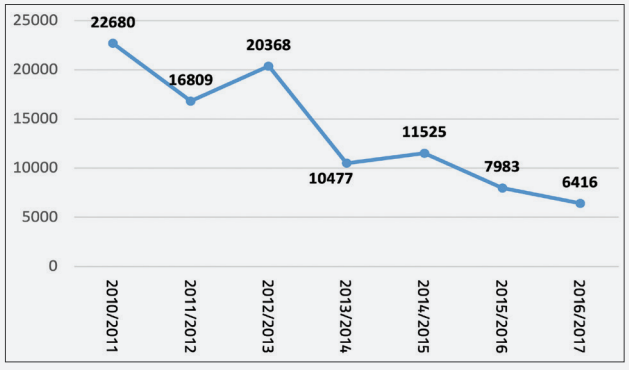

الاستهلاك من منتجات البترول والغاز
والانبعاثات الناتجة عنها في قطاعات النشاط الاقتصادي - مصر 2016

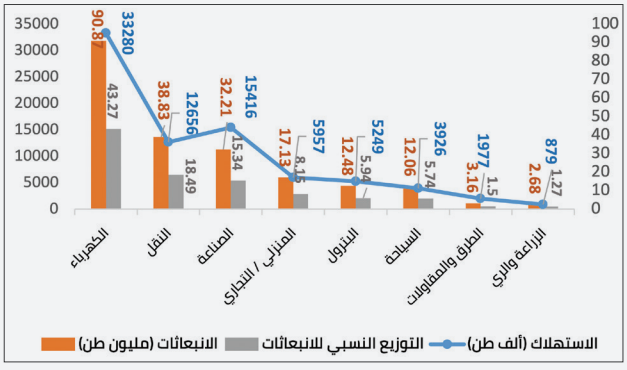

تقديرات مصرية
عمران مصري جديد لمواجهة العشوائيات
تقديرات مصرية
قضايا الأمن في عالم ما بعد كورونا
ECSS
تقديرات مصرية
الجامعات الخاصة والأهلية..
هل تسد فجوات التنمية؟
تقديرات مصرية
مصر.. تهديدات إقليمية وتحديات داخلية
تقديرات مصرية
التعايش مع أزمة كورونا.. استجابات متعددة
تقديرات مصرية
مصر واليونان..
توافقات استراتيجية في شرق المتوسط
تقديرات مصرية
2020

2020

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

تبويب جديد

زوروا موقعنا على الإنترنت

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

+20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies